وزارة التعـــليم العالي و البحث العلـــــمي
جامعة مولـــود معمــري تيزي وزو
قســـم العلوم الاجتماعية
تخصــص علم الاجتماع التنمية الاجتماعية

العنوان:

السياسات السكنية الريفية و دورها في تدعيم التنمية المحلية.

دراسة ميدانية في بلدية تادمايت ولاية تيزي وزو

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنمية الاجتماعية

من إعداد الطالبتين :

- وارزقي فريال
- شابي الكايسة

تحت إشراف الاستاذة:

شعلال باهية.

السنة الجامعية 2013- 2014

كلمة الشكر

نحمد الله عز و جل على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة المتواضعة و يسعدنا أن نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة "شعلال باهية"

على مساعدتها لنا لإكمال هذا العمل، كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة علم الاجتماع، خاصة إلى اللجنة التي ستتفضل بمناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر كل من مدنا يد العون في الميدان في بلدية تادمايت، خاصة إلى المشرفة التي ساعدتنا كثيرًا في الدراسة الميدانية دون نسيان شكر الأمين العام للبلدية السيد "زراوي" .

- شابي الكايسة

- وارزقي فريال

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي الغالية التي أكرمتني ووجهتنّي بنصائحها، و إلى أبي الغالي الذي سهر علي للوصول إلى ما أنا عليه اليوم متمنية لهما الصحة و طول العمر.

وأهديه إلى جدتي و أخوتي و أخواتي و زوجة أخي و جميع أحفاد العائلة.

و إلى أصدقاء الروح " عثمان، تينهنان، سمير، فريال" و كل الزملاء المقربين.

و إلى من شاركتني هذا العمل في كل الصعاب "فريال" و أتمني لها النجاح في حياتها دون نسيان من قدمت لنا يد العون «تنهينان» التي لم تبخل علينا بنصائحها .

و إلى كل طلبة قسم علم اجتماع التنمية الاجتماعية.

«الكايسة»

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الغاليان أطال الله في عمرهما

أمي الغالية

أبي الكريم

إخوتي و أخواتي

كل الأصدقاء و الصديقات و كل العائلة

إلى الكايسة التي شاركتني أعباء هذا العمل

و كل من ساندني من قريب و بعيد

"فريال"

الفهرس العام

كلمة الشكر.

الإهداء.

فهرس الجداول.

مقدمة.....أب

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي.

1- أسباب اختيار الموضوع.....03

2- الهدف من الدراسة.....03

3- الدراسة الاستطلاعية.....04

4- الإشكالية.....06

5- الفرضيات.....08

6- الاقتراب النظري و المفاهيمي للبحث..... 08

7- الدراسات السابقة.....11

8- الأسس المنهجية للبحث..... 13

9- اختيار العينة..... 14

10- التقنيات المستخدمة..... 14

11- صعوبات البحث..... 16

الباب الأول:

المقاربة النظرية للبحث.

الفصل الثاني: ماهية السياسات السكنية و مراحل تطورها.

تمهيد.....18

المبحث الأول: ماهية السكن و السياسات الخاصة به.

أولا: أهمية السكن.....19

ثانيا: أنواع المسكن و أنماطه..... 22.

ثالثا: خصائص السياسة السكنية و أهدافها..... 27

رابعا: آليات السياسات السكنية و أهم المشاكل التي تواجهها.....28

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسات السكنية.

أولا: مرحلة 1995-2000.....31

ثانيا: مرحلة 2001-2004.....34

ثالثا: مرحلة 2005-2009.....36

خلاصة الفصل. 39

الفصل الثالث: التغير الاجتماعي في المجتمعات الريفية و مساهمته في التنمية المحلية.

تمهيد..... 41

المبحث الأول: التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي.

أولا: مفهوم و أهم نظريات التغير الاجتماعي.....42

ثانيا: أشكال و عوامل و عوائق التغير الاجتماعي.....46

ثالثا: ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي..... 50

المبحث الثاني: أساسيات تحقيق التنمية المحلية.

أولا: أهداف التنمية المحلية و مبادئها.....53

ثانيا: عناصر التنمية المحلية و نماذجها..... 57

ثالثا: مفهوم المجتمع المحلي و خطوات تنميته..... 59

رابعا: نتائج تنمية المجتمع المحلي الريفي و معوقاته..... 61

خلاصة الفصل. 64

الباب الثاني:

المقاربة الميدانية للبحث.

الفصل الرابع: التحقق من الفرضية الأولى.

1- تبويب و تفريغ الجداول..... 68
2- تحليل بيانات الدراسة على ضوء فرضية الدراسة.....73

الفصل الخامس: التحقق من الفرضية الثانية.

1- تبويب و تفريغ الجداول.....76
2- تحليل بيانات الدراسة على ضوء فرضية الدراسة..... .86

نتائج الدراسة.....88

خاتمة.....90

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمة

مقدمة:

من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات نجد أزمة السكن، التي تعاني منها أغلب بلدان العالم. إذ أن هذه الأزمة تعيق مسار التنمية لهذه المجتمعات. وباعتبار السكن احد الحاجات الضرورية والأساسية للإنسان فقد ارتبط وجوده تاريخيا بوجود العائلة البشرية، وذلك منذ أن سكن الإنسان الكهوف والمغارات ثم الأكواخ والبيوت البسيطة في القرى.

حيث نجد الجزائر قد عانت من مشكل السكن، فخلال الفترة الاستعمارية كانت الأوضاع السكنية متدهورة، إلا أن الدولة الجزائرية أولت قطاع السكن الاهتمام البالغ وابتداء من التسعينات عرفت السياسة السكنية أبعاد واتجاهات وكان ذلك بظهور أنماط سكنية جديدة لم تعرفها من قبل، والتي كان هدفها محاولة تحسين الظروف المعيشية للسكان، فالسكن يمثل الحاجة الضرورية التي ينبغي على الفرد أن يمتلكها، كونها تحقق له الاستقرار والأمن وأيضا تمثل"الحيز المكاني الذي تتجسد فيه الخدمات والتسهيلات"[1].

ونظرا لشدة النزوح الريفي الذي عرفته المدن اهتمت الدولة الجزائرية بتنمية الريف الجزائري ،وهذا من خلال سياسة السكن الريفي التي ركزت أن تستفيد كل فئات المجتمع بغض النظر عن مستوى دخلهم لان رغبتهم كانت تتمثل في تثبيت السكان للتقليص من النزوح الريفي بتقديمهم إعانات مالية تسمح لهم بتكوين منازل خاصة بهم، هذا ما يساعدهم على الاستقرار العائلي والتقليل من المشاكل العائلية، إلا أن السياسة السكنية تساهم بشكل كبير في إحداث التغير الاجتماعي في أوساط الأسر الريفية فبعدما أن كانت تتميز بكونها أسر ممتدة تحولت لأسر نووية مستقلة، فهذا ما يخلق التنمية المحلية في المجتمعات الريفية.

[1] - Havel (JF), **habitat et logement**, PUF, Paris, 1968, p10.

وللتعرف أكثر على مختلف الجوانب المحيطة بهذه السياسات السكنية تناولنا هذا الموضوع الذي يتكون من الفصل الأول تعرضنا فيه إلى الإطار النظري والمفاهمي للدراسة.

و تنقسم دراستنا إلى بابين فنجد الباب الأول يتناول المقاربة النظرية للبحث، أما الباب الثاني تعرضنا فيه إلى المقاربة الميدانية للبحث.

الباب الأول:
المقاربة النظرية للبحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي.

1- أسباب اختيار الموضوع.

2- الهدف من الدراسة.

3- الدراسة الاستطلاعية.

4- الإشكالية.

5- الفرضيات.

6- الاقتراب النظري و المفاهيمي للبحث.

7- الدراسات السابقة.

8- الأسس المنهجية للبحث.

9- اختيار العينة.

10- التقنيات المستخدمة.

11- صعوبات البحث.

1- أسباب اختيار الموضوع :

قبل شروع الباحث في دراسة مشكلة ما و الاهتمام بها، لابد وأن تكون قد أثارت فيه مجموعة من التساؤلات المحيرة والتي تتطلب الإجابة عليها، حيث يدرك أهميتها والهدف منها، بعدما أن يحدد أهدافها، حيث تكمن الأسباب والدوافع التي جعلتنا نختار موضوع سياسات السكن دون غيره في:

- الأسباب الذاتية:

- ميل جماعة البحث إلى دراسة واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية التي تمس المجتمع حاليا و المتمثلة في أزمة السكن، التي تتفاقم بكثرة و تهدد استقرار السكان.

- معايشة الواقع الذي يعاني منه السكان الريفيين من مشاكل في السكن والذي يعتبر من الأولويات.

- الأسباب الموضوعية :

- النقص الملحوظ في الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع سياسات السكن في الجزائر.

- الرغبة في الحصول على درجة علمية.

- اعتبار موضوع السكن جديد وموضوع الساعة، والذي شغل فكر كل أفراد المجتمع ورغبتهم في الاستفادة من البرامج السكنية التي سطرت للحد من هذه الأزمة، باعتبار أن السكن من الحاجات الاجتماعية الأكثر حساسية.

2- الهدف من الدراسة :

الهدف من الدراسة يتجلى في كون موضوع السكن ذو أهمية كبيرة، كذا اعتباره قضية اجتماعية تمس كل أفراد المجتمع، فهذه القضية مرتبطة بمشكلة اكتظاظ المدن فتوفر

كل الحاجيات الأساسية للعيش في الأوساط الريفية يسمح ويساهم في تماسك وترابط أفراد المجتمع الريفي و يقلل من النزوح الريفي نحو المدن.

- الرغبة في معرفة تطور قطاع السكن في الجزائر، وأهم السياسات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية للقضاء على أزمة السكن، ذلك بمحاولة لتثبيت سكان الأرياف و كذا التطرق إلى مسار السياسة السكنية في الجزائر.

- الإطلاع على أسباب تضخم هذه الأزمة ومعرفة فيما تكمن هذه البرامج السكنية الموجهة لسكان الأرياف و من هي الفئة الأكثر استفادة من هذه البرامج.

- الرغبة في محاولة فهم ظاهرة السكن الريفي التي تنتشر بسرعة، لكون أن هذه السياسة موجهة للسكان الريفيين وكونها حديثة النشأة.

- معرفة ما إذا كانت هذه البرامج والسياسات تساهم في التقليص من الاكتظاظ والضغط الذي تعاني منه المدن حاليا، وما إذا كانت هذه السياسات حقا حققت النتائج المرجوة على أرض الواقع، وأضف إلى ذلك التعرف على ما إذا حققت نوع من التنمية المحلية في المجتمعات الريفية.

- معرفة إذا نجحت هذه السياسات في إحداث تغير اجتماعي في أوساط المجتمعات القروية.

3- الدراسة الاستطلاعية:

تمثل الدراسة الاستطلاعية أهمية في البحث العلمي، إذ تعتبر وسيلة لتحديد مشكلة البحث، لذا بإمكاننا طرح مجموعة من التساؤلات، والتي تتحول لاحقا لفروض جديرة بالاختبار، وفي هذه الدراسة نجد البحث الاستطلاعي ينقسم إلى شقين فيتمثل الأول في محاولة جمع المعلومات وذلك بجمع جميع واكبر عدد ممكن من المراجع والكتب العلمية التي تناولت موضوع دراستنا، واهم المقالات والدوريات، كذلك الاطلاع على مواقع الانترنيت للتوصل لمعرفة أهم المقالات التي سوف تخدم موضوع بحثنا والذي يتمثل في" السياسات

السكنية الريفية ودورها في تدعيم التنمية المحلية"، ولمعرفة مدى استطاعة السكن خلق أو تدعيم التنمية المحلية، فقررنا أن نقوم بدراسة ميدانية التي تعبر كشق ثاني للدراسة الاستطلاعية، ولهذا نزلنا إلى الميدان لأول مرة بتاريخ 30 مارس 2014، حيث قصدنا بلدية "تادمايت" التابعة لولاية تيزي وزو لمعرفة واقع قطاع السكن الريفي و كيفية توزيع السكنات الريفية على الأفراد المستفيدين. وقد قمنا بطرح بعض الأسئلة عليهم و قد تلقينا إجابات مقنعة، وهذا ما شجعنا على دراسة الموضوع و ساعدنا على ضبط عنوان بحثنا وإعادة صياغته، إضافة إلى تحديد مجتمع البحث.

4- الإشكالية:

تعاني معظم بلدان العالم من أزمة السكن، خاصة دول العالم الثالث التي تعتبر الجزائر واحدة منها، فهذه الأزمة أصبحت تهدد امن و استقرار المجتمعات"فقد كان استقرار الإنسان البدائي يرتبط بالكهوف ثم بدأت هذه الكهوف تأخذ شكل منازل صغيرة أكثر ارتفاعا و اتساعا من الكهوف"[1]. لذا تشكل السكنات الاجتماعية أهمية كبرى في دفع عملية التنمية المحلية، والتي من أهدافها إشباع الحاجات الأساسية للفرد والتي من بينها السكن والذي "يمثل شكلا أساسيا للعلاقة مع المجال، فزيادة على الإحساس بالألفة والخصوصية، فالسكن هو خلية احتواء وأمان في الحياة الاجتماعية حيث خصوصية المجال تأخذ معناها"[2] .

لقد عرف قطاع السكن في الجزائر تطورات عديدة، فبعد أن كانت الظروف السكنية متدهورة في الفترة الاستعمارية استطاعت الحد من هذه الأزمة ابتداء من سنوات السبعينات، فقد كانت السياسة السكنية الاجتماعية المنتهجة موجهة للفئات المحرومة، خاصة لسكان الأرياف باعتبار الريف من احتضن الثورة، لذا خصصت لهذه الشرائح الاجتماعية رعاية خاصة في مجال السكن الريفي، وقد وجهت و قدمت الدولة إعانات مالية قصد التخفيف من النزوح الريفي و تثبيت سكان الأرياف، وذلك بفضل برامج التنمية الريفية، وكان هذا خاصة بعد الاستقلال.

وبالرغم من هذه البرامج السكنية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، إلا أن مشكل السكن ما زال قائما، وقد تضاعفت الأزمة لسبب تزايد النمو الديمغرافي وتدهور البنايات القديمة. وفي منتصف التسعينات اعتبر قطاع السكن من الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، على اعتبار أن هذه السياسة تشكل انشغالا بالغ الأهمية، لذا "السياسة السكنية ينبغي أن تكون قدر الإمكان منسجمة مع أهداف التنمية الاقتصادية

[1] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص6.
[2]- Gustave(N) Ficher, **la psychologie de l'espace**, PUF, Paris, 1981, p104.

والاجتماعية المقصودة، و كان عليها أن تراعي التقاليد الاجتماعية و الجهوية حتى العائلية"[1].

لهذا سعت الجزائر لتنمية مختلف القطاعات، و تحقيق التنمية في ولايات الوطن والتي نجد من بينها ولاية تيزي وزو، التي تعتبر الولاية الثالثة من حيث تعداد السكان وأصغرها مساحة، أين تفاقمت أزمة السكن، لكن الولاية استفادت كغيرها من البرامج السكنية الكبرى التي حققتها الجزائر خلال السنوات الخمس، أو ما يدعى بالمخطط الخماسي (2004-2009) و ذلك" بانجاز مليون وحدة سكنية من مختلف الصيغ والأنماط، و برنامج سكني يتكون من 200000 سكن على امتداد الفترة، واستفادت ولاية تيزي وزو على نحو 121000 وحدة سكنية من كل الصيغ، وتخصيص ما يقدر ب 18.9 مليار دينار جزائري للمستفيدين من الإعانات الريفية وهذا سنة 2013، والذي يدخل في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)"[2] .أما السكن الريفي فقد خصص له غلافا ماليا بقيمة 70 مليون دينار جزائري لكل مستفيد، إذ عرف نجاحا كبيرا بعد الإقبال المتزايد عليه، هذا ما أدى لتنمية المجتمعات الريفية محليا وذلك بتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية المتمثلة في السكن، وهذا ما تسعى التنمية المحلية تحقيقه، أيضا الرغبة في تثبيت سكان الأرياف وتشجيع السكان للعودة إلى أصلهم المتمثل في الريف، ومعرفة ما إذا كانت هذه السياسة السكنية الموجهة لسكان الأرياف تحدث نوعا من التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة الريفية أو في حياتهم، علما أن طابع الأسر الممتدة هو العنصر الغالب في المجتمعات الريفية على غيرها من المجتمعات. و إن كان للسكن الريفي دور و تأثير في تحول الأسر من اسر ممتدة إلى نووية، و نوعية العلاقات السائدة فيها بعد ذلك التحول في المسكن علما أن المجتمعات الريفية تتسم بعلاقات التماسك فالأفراد يستجيبون لبعضهم البعض و إن كان المستفيدين من هذه الإعانة مازالوا متمسكين بعاداتهم وترابط علاقاتهم، أم أنهم يشعرون بنوع من الاستقلالية والخصوصية، وإن كانت هذه السياسة السكنية تساعد على تحسين المستوى

[1]- (جيلالي) بن عمران،**أزمة السكن"آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر"**، ترجمة (عبد الغني) بن منصور، المؤسسة الوطنية للكتابة، دون طبعة، الجزائر، دون سنة ،ص63

[2] -Bouziane (M), **programme d'aide à l'habitat rural**, Tizi-Ouzou DLEP, 2013.

المعيشي للأفراد، لذا نتساءل إلى أي مدى يمكن اعتبار أن السياسات السكنية الريفية ساهمت في تدعيم التنمية المحلية؟ و ما هي الأهداف التنموية التي تسعى السياسات السكنية الريفية تحقيقها؟

5- الفرضيات:

الفرضية الأولى:

- تساهم السياسات السكنية الريفية في تثبيت سكان الأرياف للتقليص من النزوح الريفي و تحسين المستوى المعيشي.

الفرضية الثانية:

- إحداث التغير الاجتماعي في أوساط المجتمعات الريفية من أهداف التنمية المحلية.

6- الاقتراب النظري و المفاهيمي للبحث:

ا- تحديد المفاهيم:

- **السياسة السكنية:**

يمكن تعريفها على أنها" مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة، والهدف الرئيسي يكمن في وضع الوسائل والآليات للتدخل في السوق السكني، وضمان التوازن بين العرض والطلب و ذلك في احترام معايير السعر والكمية المحددة"[(1)].

- **المفهوم الإجرائي:**

السياسة السكنية تتمثل في مختلف البرامج السكنية التي تنتهجها الدولة لتغطية قطاع السكن، لتحسين ظروف المعيشة وإعطاء الأفراد نوعية الشعور بالحياة.

[1]- Claude (A), **pour une politique de logement**, éd: le seuil, France, 1985, p85.

- **أزمة السكن:**

يقصد بها وجود ضغوطات في مجال السكن، "فأزمة السكن ليست مجرد قضية توازن بين العرض والطلب، لكن تعني تفاوتا ضروريا في حاجيات المسكن المحددة اجتماعيا وإنتاج السكن والأجهزة السكنية"[1].

- **المفهوم الإجرائي:**

أزمة السكن تتمثل في عدم تغطية قطاع السكن، أي عدم وجود التوازن بين عدد السكنات و عدد الأفراد الطالبين و المحتاجين لها.

- **التنمية:**

"هي عملية تستهدف إثارة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله، بالاعتماد على مبادرة الفرد والمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة".[2]

- **المفهوم الإجرائي:**

التنمية تتمثل في طريقة التحول من حالة ركود إلى حالة حركة، و هذا بوضع أسس واستراتيجيات و خطط تسعى لتطوير و زيادة و تحسين ظروف المعيشة، التي من بينها الظروف السكنية.

- **التنمية المحلية:**

تتمثل في الإجراءات التي تهدف إلى لتحقيق الاحتياجات المحلية، وتشمل أيضا "عملية متعددة الأبعاد إذ تتضمن إجراءات و تغيرات في الأنساق الاجتماعية والسلوكية

[1]- Costelle (M), **la question urbaine**, éd : Maspero, Paris, 1972, p192-194.

[2]- (سعد) عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي، دون طبعة، الإسكندرية، 1998،ص ص 193،194.

والثقافية والنظم السياسية والإدارية، والانطلاق من مستوى اجتماعي يحمل عوامل ديناميكية يحقق للفرد و الجماعة حياة أفضل ماديا و إنسانيا"[1].

كما تعرف التنمية المحلية على أنها "عملية بشرية تحدث التغير الاجتماعي والاقتصادي المرغوب لتطوير المجتمع المحلي وتنظيمه واستغلال موارده المتاحة البشرية و المادية"[2].

- **المفهوم الإجرائي:**

التنمية المحلية حركة تهدف إلى تحسين أوضاع المعيشة للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الايجابية له أو مبادرة منه، و تسعى التنمية المحلية لتوفير الحاجيات الأساسية له كالسكن الذي يعتبر من أولويات و ضروريات الحياة.

ب- المقاربة النظرية:

إن المجتمعات الإنسانية تسعى دائما لإحداث تحولات في الحياة، لذا نجد الإنسان دائم الرغبة في التطور فهو ينتقل من حالة لأخرى، محاولا تحقيق و توفير جميع حاجياته الضرورية، التي من بينها السكن الذي يشمل موضوع دراستنا، فقد عرف تحولات عديدة عبر مراحل من الزمن بفضل المشاريع أو السياسات السكنية المبرمجة للمجتمعات الريفية والحضرية، التي بدورها ساهمت في إحداث نوع من التغير سواء في نمطها أو بنائها الاجتماعي، و بما أننا بصدد دراسة ظاهرة تساهم في تغير المجتمع فانه إذن ليس بوسعنا إلا أن نقول أنها دراسة مؤطرة في حدود نظرية التغير الاجتماعي، التي تقوم على أساس فهم المجتمع والعلاقات المتبادلة بين مكوناته، فالنظرية البنائية الوظيفية تكمن داخل نظرية التغير الاجتماعي، والتي تعتمد في تحليلها على مفهومي البناء الذي يشير إلى العلاقات الثابتة والمستمرة بين الوحدات الاجتماعية، والوظيفية التي تشير إلى النتائج والآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي. فالتغير في النمط السكني للأسر الريفية يؤدي إلى إحداث التغير في

[1]- (محمد) بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر،1991، ص 46.
[2]- (محمد)عبد الفاتح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 37.

بنائه وخلق التنمية المحلية في الوسط الريفي، وهذا بتحسين مستوى معيشة أفراد هذه المجتمعات.

7- الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الخطوات التي يجب على الباحث ان يتبعها ويعطي حدود فاصلة بين دراسته والدراسات التي لها علاقة بالموضوع الذي هو بصدد تناوله. حيث تساعد في تفادي تكرار نفس المواضيع و الدراسات، كما تساعد على تجنب الأخطاء التي وقع فيها الدارسون السابقون، لذلك على كل باحث أن يجعل دراسته امتداد لما سبقها من الدراسات.

ومن ابرز الدراسات التي لها جانب كبير في معالجة نفس الموضوع الذي نحن بصدد تناوله لدينا:

الدراسات باللغة الأجنبية:

الدراسة الأولى: عبارة عن دراسة قام بها الباحث حراو عبد الكريم لنيل شهادة الماجستير في قسم الهندسة المعمارية، تخصص "السكن"، بجامعة فرحات عباس بسطيف.

كان موضوع هذه الدراسة " تطور سياسات السكن في الجزائر: السكن الاجتماعي التساهمي كحل لأزمة السكن- دراسة حالة شلغوم العيد"، للسنة الجامعية 2011- 2012.

تم معالجة الموضوع من خلال طرح مجموعة من التساؤلات و هي:

- ما هو تأثير أنواع الإنتاج الجديدة المتبناة على النوعية المعمارية للسكن؟
- ما هو اثر مشاركة الفرد على النوعية المعمارية لمسكنه؟
- ما هو اثر مشاركة الفرد ماليا على النوعية المعمارية لمسكنه؟
- ما هي أهمية فكرة الديمومة المرتبطة بالأنواع الجديدة للإنتاج في قطاع السكن؟

حيث تبنى الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم الموضوع، و الذي يعتمد على تقنية الملاحظة. و لقد توصل إلى النتائج التالية:

قام الباحث بإجراء مقارنة بين ثلاث أنواع من السكن و هي "السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الاجتماعي الإيجاري، السكن الترقوي".

- الاختلاف الموجود بين هذه الأنواع الثلاث يتمثل في مشكل المساحة و التي تختلف ب 3م^2.
- وجود اختلاف في المواد الأولية المستعملة في الأنواع الثلاث من حيث الثمن.

علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية:

تكمن العلاقة بين هذه الدراسة و دراستنا في كونها تتناول نفس الموضوع ألا و هو "سياسات السكن في الجزائر"، في حين نجد أن الباحث تناوله في تخصص الهندسة المعمارية أي من حيث النوعية المعمارية، بينما نحن تطرقنا إليه و تناولناه من الناحية الاجتماعية و هذا راجع إلى تخصصنا في علم الاجتماع التنمية الاجتماعية، نظرا إلى أهمية السكن في حياة الأفراد و مدى تأثيره على سلوكهم في الحياة اليومية، مما يؤثر على المجتمع عامة.

الدراسة الثانية: عبارة عن دراسة قامت بها الباحثة مسعودي كريمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية في جامعة منتوري بقسنطينة، في تخصص تهيئة الإقليم و التحضر، بمساهمة جامعة Paul Cézanne Aix- Marseille III. بمعهد التهيئة الإقليمية. للسنة الجامعية 2005-2006.

تحت عنوان: "السكن و الاستوطان في المحيط الريفي، استغلال المجال، التحولات: سهل الصفصاف شمال شرق الجزائر".

حيث طرحت الباحثة الإشكال التالي لمعالجة موضوع دراستها: كيف يمكن للسكن والاستوطان بتنظيم والإخلال بالمحيط الخارجي للمدينة ؟

اعتمدت الباحثة على تقنية الملاحظة المباشرة وذلك بتنقلها إلى سهل الصفصاف، كما اعتمدت على المقابلة وهذا راجع لاستعمالها أسئلة مباشرة مع المبحوثين بسبب وجود فئة غير متعلمة. و قد توصلت إلى النتائج التالية:

الاستوطان في سهل الصفصاف يعني إعادة إنشاء أنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية، استغلال مجاله و بناه التحتية، كما يعني السكن في مجال معين، امتلاكه و استغلاله حسب وظيفة كل فرد من أفراد المجتمع، أيضا حسب نوع العلاقات مع الخارج كذا التغير العام الذي يطرأ على المجتمع. فهناك أماكن تتغير وأخرى تنسى، كما أن هناك ارتباطات ينشئها الأفراد فيما بينهم بحيث ترسم حركاتهم في المجال. فطريقة سكن وإستوطان أفراد سهل الصفصاف يساهم بشكل فعال في تنظيم المجال، وكما يمكن أن يخل به.كما أن سيرورة التغير الإقليمي الذي شهده سهل الصفصاف هو نتيجة لحركية سكانه.

علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية:

تتمثل العلاقة المتواجدة بين هذه الدراسة ودراستنا في كونها تناولت موضوع السكن الريفي الذي هو جزء هام في دراستنا، غير أن الباحثة ركزت عليه في الجانب النظري لكونه موضوع دراستها في تخصص تهيئة الإقليم، بينما ركزت دراستنا على السكن عامة في الجانب النظري وعلى السكن الريفي في الجانب التطبيقي. وذلك من الناحية الاجتماعية نظرا للأهمية التي يمثلها السكن الريفي والأهمية البالغة للريف في الولاية كونه يطغى على طابعها، لان التنمية الريفية تساهم بشكل مباشر في التنمية الوطنية.

8- الأسس المنهجية للبحث:

- **المنهج المتبع:**

إن كل بحث أو دراسة تستدعي على الباحث إتباع منهج أو طريقة يستطيع من خلالها الوقوف على خطوات علمية تسمح له بالوصول إلى هدفه،"فالمنهج هو الطريقة التي بفضلها

يستطيع العالم أن يتوصل إلى هدفه"[1]، كما انه يساعد على توضيح الاتجاه الملموس للبحث مهما كانت العراقيل التي يواجهها"[2]. لهذا قمنا بإتباع المنهج الكمي في دراستنا والذي يقصد به "الأسلوب الكمي لمعالجة البيانات بعد تكميمها وتنتهي بجداول تحتوي أرقاما، يحاول الباحث فهمها والنظر إلى ما بين البيانات الرقمية من علاقات، وبذلك يستطيع القيام بعمليتي التحليل والتفسير"[3].

9- اختيار العينة:

تعرف العينة على أنها"مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث، و يجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية والاجتماعية والحضرية والفكرية"[4].لذلك فقد اعتمدنا في دراستنا على عينة الكرة الثلجية باعتبارها تتناسب مع طبيعة و معطيات بحثنا، "فهي تقوم على اختيار فرد معين وبناء على ما يقدمه هذا الفرد من معلومات تهم موضوع دراسة الباحث، يقرر الباحث من هو الشخص الثاني الذي سيقوم باختياره لاستكمال المعلومات والمشاهدات المطلوبة"[5]. ونظرا لصعوبة التوصل لأفراد العينة المستفيدين من السكن الريفي، اعتمدنا على هذه العينة كي تمكننا من الحصول على اكبر عدد ممكن من أفراد العينة نظرا لكثرة المستفيدين من البرامج السكنية، بالإضافة إلى أن هذا قد ساعدنا على تحديد عينة البحث التي هي 100فرد و التي اختيرت من مجتمع البحث الذي يتكون من 403 فرد، وكان هذا بإتباع تقنيات لجمع المعلومات.

10- التقنيات المستخدمة:

لجمع المعلومات اللازمة حول مشكلة الدراسة ولدراسة صدق أو نفي الفرضيات على الباحث أن يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب لفهم الظاهرة و الوصول إلى نتائج.

---

[1] - (محمد) إسماعيل قباري، **مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف و اتجاهات معاصرة**، منشاة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 1983، ص18.

[2]- De bruyane (P), Herman(J), **dynamique de la recherche en science social**, PUF, éd: 4 trimestres, 1944, p24.

[3] - (حسن) السعاتي، **تصاميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1982، ص ص181،180.

[4] - (إحسان) محمد حسن، **الأسس العلمية في مناهج البحث العلمي**، دار الطليعة، ط2، بيروت،1976، ص112.

[5] - (مصطفى) ربحي عليان، (عثمان) محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العلمي**، دار صفاء، ط2، عمان، 2008، ص160.

1- الملاحظة:

تعد الملاحظة من ابرز التقنيات التي تستعمل لجمع المعلومات والتمعن في كيفية حدوث الظاهرة وفهمها، فهي"عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية و البيئية و متابعة سيرها واتجاهاتها و علاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط و هادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته"[1]، وقد اعتمدنا على الملاحظة البسيطة والمباشرة كونها ساعدتنا للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وذلك لاطلاعنا على عدد ملفات المستفيدين من السكن الريفي في بلدية تادمايت، كذلك ما رأيناه على ارض الواقع من العدد الكبير لهذه السكنات التي عرفت تزايدا كبيرا.

2- الاستمارة:

- الاستمارة بالمقابلة:

تعتبر الاستمارة أكثر استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية، كما تعتبر"إحدى الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات"[2] التي تخص موضوع دراستنا، وقد اعتمدنا على الاستمارة بالمقابلة حتى نتفادى ضياع الاستمارات و من اجل ربح الوقت وجمع المعلومات و ذلك بشرحنا الأسئلة لأفراد العينة المدروسة. فقد وزعنا الاستمارة على الأفراد المستفيدين من السكن الريفي، وقد احتوت على 27 سؤال بعضها مفتوح والأخر مغلق، تمحورت حول سياسة السكن الريفي وكيفية مساهمته في تدعيم التنمية المحلية، وقد أعددناها باللغتين العربية والفرنسية لجعلها مفهومة ومتناولة لجميع أفراد العينة، لذلك شملت الاستمارة على مجموعة من المحاور تمثلت في:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

المحور الثاني: خاص بالسكن العائلي.

---

[1] - (مصطفى) ربحي عليان، (عثمان) محمد غنيم، **نفس المرجع**، ص 160.

[2]- (عماد) عبد الغني، **منهجية البحث في علم الاجتماع**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2007، ص81.

المحور الثالث: بيانات خاصة بالسياسات السكنية والصعوبات التي يواجهها المستفيدين.

المحور الرابع: بيانات خاصة بأهداف السياسة السكنية.

3- المقابلة كتقنية تدعيمية:

"تعتبر المقابلة من الوسائل الشائعة في البحوث الميدانية لان لها أكثر من غرض في نفس الوقت، و يقوم الباحث عادة بوضع الأسئلة التي يريد الإجابة عليها في حال لقائه مع المبحوثين و يريد الإجابة"[1].كما يمكن القول أن"المقابلة هي تلك المواجهة بين الباحث والمبحوثين، ولا تقتصر على التبادل بينها بل تستخدم تعبيرات الوجه و نظرات العيون والإيماءات والسلوك العام"[2]، وقد ساعدتنا المقابلة أثناء لقائنا مع المشرفة علينا في الميدان لأننا قمنا بطرح أسئلة عليها وشرحت لنا كيفية الاستفادة من السكن الريفي وشروطه، وقدمت لنا كل المعلومات الخاصة بالسياسة السكنية من ملفات المستفيدين وعدد السكنات سواء المنجزة أو في طور الانجاز.هذا ما سهل علينا اختيار عينة الأفراد المستفيدين من السكن الريفي.

11- صعوبات البحث:

كل بحث علمي يستدعي الباحث بذل مجهودات كبيرة لإتمامه،لهذا سعينا لانجازه بكل الطرق الممكنة وقد واجهتنا عدة مشاكل سواء من الناحية النظرية أو من الناحية المنهجية وتتمثل في:

- عدم وجود مراجع حديثة تناولت قضية السياسة السكنية.
- عدم وجود دراسات تناولت موضوع السكن في العلوم الاجتماعية.
- صعوبة التوصل لأفراد العينة وإجراء مقابلة معهم، وهذا صعب علينا ملأ الاستمارات.

---

[1]- (كامل) محمد المغربي، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، دار الثقافة، ط1، الأردن، 2006، ص126.

[2]- (فاطمة) عوض صابر و آخرون، **أسس و مبادئ البحث العلمي**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الغنية، دون طبعة، الإسكندرية، 2002، ص143.

الفصل الثانـي:

ماهية السياسات السكنية و مراحل تطورها.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية السكن و السياسات الخاصة به.

أولا: أهمية السكن.

ثانيا: أنواع المسكن و أنماطه.

ثالثا: خصائص السياسة السكنية و أهدافها.

رابعا: آليات السياسات السكنية و أهم المشاكل التي تواجهها.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسات السكنية.

أولا: مرحلة 1995-2000.

ثانيا: مرحلة 2001-2004.

ثالثا: مرحلة 2005-2009.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

مع تفاقم أزمة السكن، أعطت الدولة الجزائرية أولوية لقطاع السكن، باعتباره إحدى الركائز الأساسية في حياة الأفراد والحيز الذي يتلاقى فيه أفراد الأسرة، كما يعتبر حاجة أساسية بالنسبة للفرد والمجتمع بحيث يتفاعل مع جميع الميادين الأخرى.

لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية السكن والسياسات السكنية، من حيث عرض أهميته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، أنواعه وكذلك خصائصه. كما نطلع أيضا على مراحل تطور هذه السياسات السكنية وأهم الصيغ السكنية التي ميزت كل مرحلة ابتداء من سنة 1995 إلى سنة 2009.

المبحث الأول: ماهية السكن والسياسات الخاصة به:

يعتبر السكن احدى ضروريات الحياة، إما على الصعيد الاجتماعي، السياسي وحتى الاقتصادي. فالسكن يأخذ أشكال وأنواع متعددة، ففي الجزائر تفاقمت أزمة السكن بكثرة و كثرت الطلبات عليه، ومحاولة للقضاء أو التقليل من هذا الهاجس الذي يعاني منه أفراد المجتمع تبنت الجزائر مجموعة من السياسات السكنية.

لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهمية السكن، أنواعه وأنماطه، كذلك سوف نتناول خصائص السياسات السكنية المنتهجة والآليات التي تعتمد عليها، أهدافها وابرز العراقيل و المشاكل التي تواجهها و تعرقل مسيرتها.

أولا:أهمية السكن:

يعتبر السكن الحاجة الأساسية في حياة الأفراد والحاجة الاجتماعية الأولى، التي يسعى كل أفراد المجتمع إلى تلبيتها، فقطاع السكن يعتبر ذو أهمية قصوى على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي.

أ- الأهمية الاجتماعية للسكن:

يعتبر السكن أساس الاستقرار الاجتماعي في كل المجتمعات وإحدى الضروريات لحياة الأفراد، بحيث يؤثر سلبا وإيجابا عليهم، فحرمانهم من هذا العنصر الهام يسبب الإحباط، ما يدفع بهم إلى السلوكات المنحرفة.

"عدم الحصول على مسكن لائق يعرض الفرد لعدة انحرافات ودخوله مجال الآفات الاجتماعية، من هنا نجد أن مشكل السكن يعد من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع، نظرا لكونه حاجة أساسية للفرد من جهة، ومن جهة أخرى تتداخل فيه كل العوامل التي تؤدي إلى تطوير المجتمع مثل: العمل، الإنتاج، التعليم و غيرها."[1]

[1]- (J) Peythieu**, le financement de la construction de logement**, éd SIREY, Paris, 1991, pp.3.4.

وعليه فالمسكن يعتبر الخطوة الأولى لأي بناء اسري، فبوجود عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع في مجال توزيع السكنات تخلق علاقات ودية بينهم وبهذا يتحقق الاستقرار الاجتماعي.

"فحسب نظرية أبراهم ماسلو التي تشير إلى تدرج الاحتياجات الإنسانية من الاحتياجات الدنيا (الاحتياجات الجسمانية للإنسان من غذاء و نوم)، إلى الاحتياجات العليا (الحاجة لتحقيق الذات)، مرورا بالاحتياجات الأمنية والاجتماعية وتتحقق جميع هذه الاحتياجات عند توفر المسكن والمأوى المناسب للإنسان".[1]

و تشير هذه النظرية على أن الاحتياجات الأساسية (الدنيا) في التدرج لابد أن يتم إشباعها قبل الاحتياجات العليا المطلوبة، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]-(أمير بن محمد) العلوان، **برامج الإسكان في المملكة العربية السعودية و مدى استفادة الموظفين الحكوميين منها**، معهد الإدارة العلمية، دون طبعة، الرياض، 2008، ص 27.

الشكل (1):هرم الاحتياجات "أبراهم ماسلو".[1]

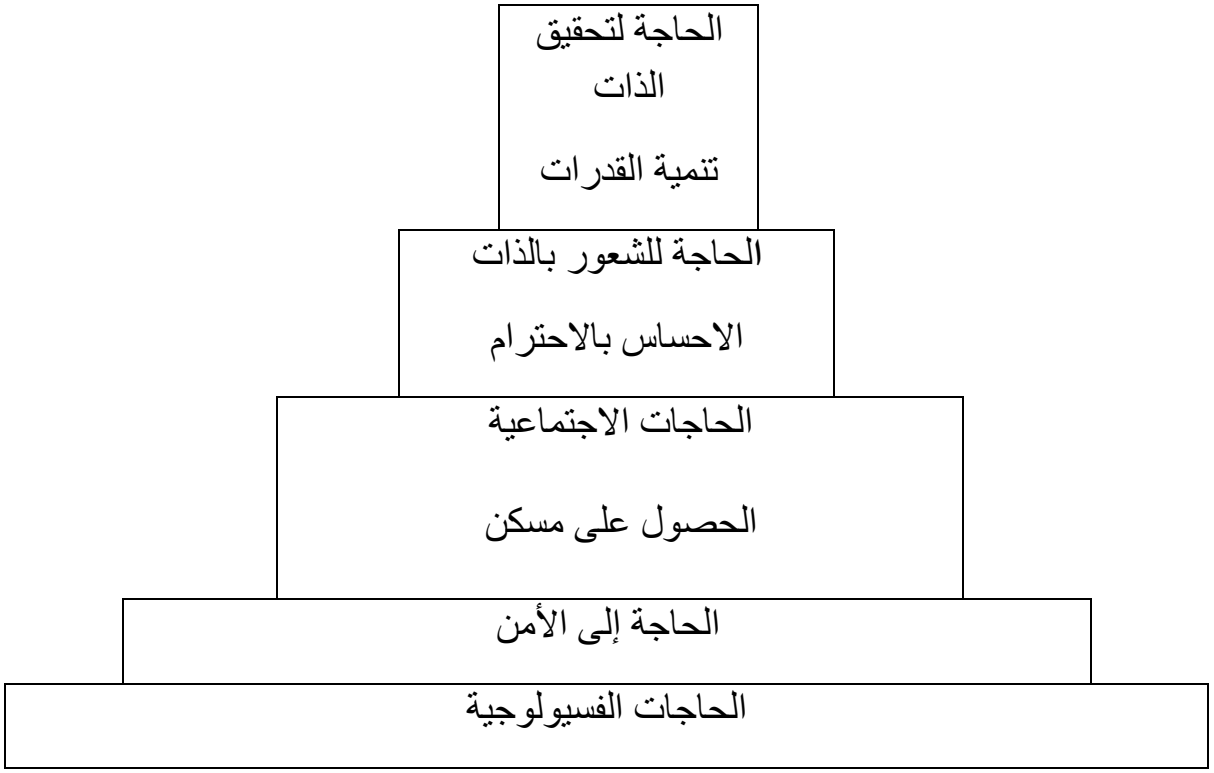

ب- الأهمية الاقتصادية للسكن:

"يعد مشكل السكن من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات، خاصة المجتمعات الحضرية فعلى الصعيد الاقتصادي، يمثل السكن في المتوسط نسبة تتراوح بين 60% إلى 70% من مجموع النشاط الصناعي العمراني، و يشغل في المتوسط عمالة تتراوح ما بين 150 ألف إلى 170 ألف عامل(أي يتراوح ما بين 7% إلى 9 % من الفئة النشطة)، كما يمثل الاستثمار السنوي في انجاز السكنات نسبة تتراوح بين 6% إلى 8 % من الناتج الوطني الخام و بين25% إلى 33 % من مجموع الاستثمارات لفترة زمنية معينة".[2]

- فالسكن لم يعد ينظر إليه كخدمة للمجتمع وإنما هو محرك للتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق خلق مناصب الشغل وهذا ما يرفع من إنتاجية العمل، لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف مواد البناء.

[1] - (Ph) Scieur, **Sociologie des organisations : « introduction à l'analyse de l'action collective organisée »**, Armand colin, 2 éd, Paris, 2008, p 27.

[2]- (J) Peythieu, op.cit. p 1.

- تنمية السكن الريفي وترقيته يستخدم كأداة لخدمة التنمية الشاملة، فتوفير السكن الريفي وكل الحاجيات والمتطلبات المعيشية اللازمة يقلل أو يحد من النزوح الريفي و يربط السكان المحليون بأراضيهم لاستغلالها وهذا لتحقيق التوازن الجهوي.

ج- الأهمية السياسية للسكن:

نال موضوع السكن جزء بالغ الأهمية في الموضوعات المتناولة من طرف الهيئات والأحزاب السياسية، كونه هاجس ومشكل تتداخل فيه جميع الميادين والمجالات الأخرى. فباعتباره احد العناصر الأساسية للتنمية الوطنية، ادخله السياسيون في برامجهم التنموية وذلك لكسب أصوات أفراد المجتمع.

فقطاع السكن أصبح مقياسا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي و يعكس المستويات المعيشية للمجتمعات. كذلك يعتبر الاهتمام بقطاع السكن إحدى مظاهر الديمقراطية.

ثانيا: أنواع السكن و أنماطه:

1- أنواع السكن:

أ- الإسكان:

يمكن تعريف الإسكان على انه: "إطار و شرط من شروط تنظيم عيش المجتمعات عامة، ونمط تجمع الجماعات الإنسانية ".[1]

ب- المسكن:

"يعتبر المسكن بالنسبة للفرد و العائلة حاجة ضرورية مثل الملبس و المأكل والتربية والصحة، بالإضافة إلى انه مأوى يلجأ إليه الفرد ليجد الدفء والعاطفة، وتتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته و ميوله بإيجاد أشياء و تشكيلها داخل البيت ثم ترتيبها وفق أسلوب خاص"[2].

---

[1]-(P) Chaoy, (F) Merlin, **dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, 2eme éd, Economica, Paris, 1998, p 387.

[2]- (محمد) السويدي، **محاضرات في الثقافة و المجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 1985، ص ص23، 24.

*- ملتقى الموظف الجزائري، السياسة السكنية في الجزائر، نقلا عن: http:/ /www.mouwazaf-dz.com, le 16 avril 2014

2- أنماط السكن:

-"السكن الفردي:

هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له.

- السكن نصف جماعي:

هو سكن جماعي له خصائص السكن الفردي، وهو عبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها بالجدران أو السقف، تشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية.

- السكن الجماعي:

عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن، لها مدخل مشترك ومجالات خارجية مشتركة. وهو اقل تكلفة اقتصادية من السكن الفردي والنصف جماعي، حيث ان هذا النوع من السكن يتألف من:

- **العمارة**:

هي المبنى الذي يتكون من طابق واحد فأكثر، فيه درج داخلي أو خارجي وقد يستخدم للسكن فقط في حالة وجود شقق سكنية.

- **الشقة:**

هي جزء من المبنى تتألف من غرفة واحدة أو أكثر مع وجود المرافق الخاصة بها.

- "السكن الشرعي:

هو السكن الذي يحتوي على جميع التراخيص الإدارية وفق القوانين المحددة منها عقد الملكية، رخصة البناء، شهادة المطابقة، رخصة التقسيمات.

- **السكن غير الشرعي**: وهو نوعان:

  - **سكن قابل للتسوية:**

مثلا سكن ليس له رخصة بناء و ليس مخالف لقوانين التعمير، يمكن تسوية وضعيته وهذا بتسهيل إجراءات التسوية.

  - **سكن غير قابل للتسوية:**

هو سكن مخالف لقوانين التعمير وليس له تراخيص إدارية، مثلا كمخالفة قواعد الارتفاعات.

- **السكن الحضري:**

هذا المنظر يتعلق أساسا بتكيف البناءات إلى حياة عمرانية لائقة وهو ينقسم إلى:

  - **الجناح:**

هو سكن فردي يسمح بخلق وتحويل والمحافظة على المساحات الخضراء، يسمح بتواجد الريف في المدينة أو على الأقل مظاهر الريف.

  - **التحصيص:**

التجزئة هي وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي، إذ يتحصل المواطن على قطعة أرض متوفرة على جميع الشبكات. "[1]

- **السكن التقليدي:**

"هو بناء منجز من طرف الأفراد الذين يرغبون فيه طبقا للحاجيات الاجتماعية، وفقا لقيم ومعايير تخص هذه الجماعة التي تعيش فيه، ونجد هذا النوع مشاعا في لمناطق الريفية،

[1]- www. **Logement-Algérie**. Com, le 24 avril, 2014, 11 :43.

وهو مبني بأبسط الوسائل التقليدية المتوفرة في المنطقة، فهو يلبي حاجاتهم الضرورية ويقوم بوظائف يحددونها، و يتماشى مع نمط المعيشة السائدة".[1]

- **السكن الاجتماعي:**

يقصد به كل: "مسكن ممول من أموال الخزينة العمومية أو من ميزانية الدولة، يستفيد منه كل طالب للسكن دون شرط أو مقابل سعر رمزي، حيث أن الدولة تتكفل بتوفير السكن لجميع الفئات الاجتماعية، خاصة الفئات المحرومة وذوي الدخل الضعيف".[2]

- **السكن التساهمي:**

"يتم انجازه أو شراءه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة بالحصول على الملكية، وهذا النوع من السكن موجه للطبقات ذات الدخل المتوسط."[3]

- **السكن الترقوي:**

هو "سكن حديث النشأة، ينجزه متعهد بالترقية العقارية وموجه للطالبين المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة."[4] حيث أن هذا النوع من السكن يوجه إلى "الطبقات ذات الدخل المتوسط".[5]

- **السكن الريفي:**

"يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية ويهدف لتنمية المناطق الريفية و تثبيت السكان المحليون للتقليص من النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية ".[6] ويتمثل في تشجيع الأسر لانجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

---

[1] - (نادية) رابية، **المسكن و العائلة بعد زواج الأبناء" دراسة ميدانية لمنطقتين حضريتين- منطقة بوفريزي و وبروبة"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990- 1991، ص 52.

[2] - ملتقى الموظف الجزائري، **مرجع سابق**.

[3] -www**, Elmouwatin- dz**, le 24 avril, 2014.

[4] -**Journal officiel de la République Algérienne**, N°58, 7 octobre 2010, p 34.

[5]- Www**, Elmouwatin-dz**, op.cit.

[6]- http://WWW. **Mouwazaf- dz.** Com, le 24 avril 2014.

فالسكن الريفي يعرف على انه " كل سكن ينجز من طرف أشخاص مؤهلين للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي. يجب أن ينجز السكن الريفي في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي."[1]

- **السكن الاجتماعي التطوري:**

"عبارة عن مساعدة مباشرة تقدم للمستفيد من قبل الدولة وذلك لحل المشكل الذي يعاني منه ألا وهو المسكن بنفسه، بحيث يوجه هذا النوع من السكن إلى الطبقات ذات الدخل المحدود."[2]

- **السكن الموجه للبيع بالإيجار:**

هو "نوع من أنواع الاستفادة من السكن، موجه للفئات أو الطبقات ذات الدخل المتوسط، حيث لا يتعدى دخل هذه الطبقات، خمس (5) مرات الدخل الوطني، حيث أن هذه الفئات ليس بإمكانها الحصول لا على مسكن اجتماعي ولا حتى على مسكن تساهمي."[3]

- **journal officiel,** idem. P 34.[1]

- Bakli(M), **La problématique de l'habitat à travers l'analyse de la gestion des biens immobiliers et des crédits hypoticaires au niveau des communes des wilayas de Bejaia et Jijel,** mémoire de magistère, Scies Economiques, Tizi Ouzou, 2006, p111.[2]

-Bakli (M), idem, p129.[3]

ثالثا: السياسات السكنية خصائصها و أهدافها:

❖ خصائص السياسات السكنية:

تكتسي السياسات السكنية بطابع هام واستراتيجي لنمو وتطوير بلد ما، حيث أنها ترتبط في نفس الوقت بتواكب هذا التطور سواء كان على الصعيد الاقتصادي وحتى الاجتماعي.

توجه لمحاربة الآفات الاجتماعية، حيث أنها تترجم في الواقع مبدأ حق الحصول على سكن، ذلك عن طريق تصحيح الاختلافات في مستويات الدخل لدى الأفراد وذلك من اجل تحقيق عدالة اجتماعية.

وكذا تتميز بكونها" توجه من اجل الحد من سوء توزيع السكان على مستوى قطر البلاد عن طريق تشجيع السكنات الريفية، باعتبار جل السكان يتمركزون في المناطق الحضرية وذلك راجع إلى النزوح الريفي المتواصل والذي تعرفه البلاد، بسبب اتسام المناطق الحضرية بكل المتطلبات الضرورية لحياة الرفاهية".[1]

كما تتميز بخاصية أخرى والتي تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، زيادة الحاجات من جهة أخرى.

كما تحارب سوء استغلال الأرض، سوء استغلال مواد البناء و طرق استعمالها.

❖ الأهداف التي ترمي إليها السياسات السكنية:

تهدف السياسات السكنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لذلك سطرت لها كل الإمكانيات البشرية والمادية، ومن بين هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها:

✓ الأهداف الأساسية للسياسات السكنية:

- " توفير مسكن لكل فرد في المجتمع أو عائلة و القضاء على هاجس تعاني منه معظم الدول و المتمثل في أزمة السكن.

[1] - منتديات نجوم المسيلة: منتدى الهندسة المعمارية و العمران، **السياسة السكنية في الجزائر**، 24 سبتمبر 2001.

- تهدف الدولة من خلال انتهاجها لسياسات السكن إلى توفير الإسكان الكافي من حيث العدد و النوعية والتكلفة المعقولة لإسهاماته في رفاهية المواطن.
- توفير المسكن لكل أفراد المجتمع مع مراعاة تكلفة القدرة الشرائية للفرد.

✓ الأهداف الاجتماعية للسياسات السكنية:

- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للفرد مع مراعاة مستواه المعيشي.
- العمل على توفير كل الإمكانيات المساعدة للحصول على مسكن لائق مثل العمل.
- العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة وتحقيق الرفاهية للجميع.

✓ الأهداف الاقتصادية للسياسات السكنية :

- يلعب السكن دور هام، فهو مرتبط بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، و يتمثل في تمويل نشاطات البناء و شراء السكن و كذا شراء التجهيزات المتعلقة بالسكن.
- بعد انتهاج هذه السياسات، عرف قطاع السكن تطور ملحوظ، إذ خلقت عدة مناصب عمل إما في مجال البناء أو في مجال صناعة مواد البناء.
- تطوير قطاع السكن وانتعاشه يجذب وراءه كل القطاعات الأخرى، من ثم زيادة في النمو الاقتصادي و كذا الارتفاع في الدخل القومي."*[1]

رابعا: آليات السياسات السكنية و أهم المشاكل التي تواجهها:

❖ الآليات التي تعتمد عليها السياسات السكنية:

تعتمد السياسات السكنية على عدة آليات وأدوات حتى تحقق أهدافها المرجوة، بحيث سنتعرض إليها كالتالي:

[1] - بالتصرف عن: منتديات نجوم المسيلة، **مرجع سابق**.

- **"القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن:**

تعتبر أداة توجيه هامة، تحدد جميع القواعد المتعلقة به من حيث الملكية، التمويل والتوزيع، تهدف للقضاء على أزمة السكن.

- **خلق مؤسسات متخصصة ذات طابع اجتماعي:**

تعتبر طريقة أخرى تستعملها الدولة لرسم سياساتها السكنية، حيث أنها تشجع خلق هذا النوع من المؤسسات مثل مؤسسات البناء، الوكالات السكنية، الديوانيات العقارية، تتكفل بكل الإجراءات المتعلقة بالسكن حتى تخفف العبء على الدولة من جهة وتنظم سوء السكن من جهة أخرى.

- **الضرائب و الإعانات المفروضة و المقدمة من طرف الدولة:**

➢ **الضرائب:**

تستعملها الدولة للتحكم بالاقتصاد وتوجيهه، فهي تستعمل كأداة من الأدوات التي تعتمد عليها، عن طريق التخفيض من نسبة الضرائب على العقارات أو كل ما يتعلق بانجاز السكنات بحيث يقلل من تكلفة انجاز هذه الأخيرة ومن ثم زيادة عرض السكنات في السوق السكني.

➢ **الإعانات:** تأخذ شكلين إما مباشرة أو غير مباشرة.

- **الإعانات المباشرة:**

تسير من طرف الصندوق الوطني للسكن، والمقصود بالمباشرة أي أنها تقدم لغرض الحيازة على السكن، حيث أنها تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن.

- **الإعانات غير المباشرة:**

عبارة عن إعانة أو مساعدة موجهة للأفراد ذات الدخل الضعيف من اجل الرفع من قدرتها الشرائية.

❖ أهم المشاكل التي تواجهها السياسات السكنية:

تواجه السياسات السكنية مجموعة من المشاكل و العراقيل تحول دون تحقيق اهدافها المرجوة، ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

✓ مشكل الاحتياطات العقارية:

تواجه المؤسسات المشرفة على انجاز السكنات مشكل الاحتياطات العقارية و تتمثل فيما يلي:

- النزاع القائم والمنافسة حول المحيط المخصص للتهيئة العمرانية بين وزارة السكن ومختلف الوزارات الأخرى كوزارة الفلاحة.
- مشكل ندرة الأراضي أو قلة الأراضي المخصصة للبناء و تشييد المساكن.

✓ مشكل التمويل:

انعدام أو قلة المصادر التمويلية المختلفة، ما يؤدي إلى نقص الموارد المالية اللازمة لانجاز السكنات.

✓ مشكل ندرة مواد البناء:

زيادة الطلب على مواد البناء يؤدي إلى إعاقة وعرقلة سياسة السكن.

✓ مشكل تنظيم المهن أو الوظائف:

يجب أن يكون تدخل المهن التي لها علاقة بقطاع السكن بكثرة، على سبيل المثال المهندسين المعماريين في إطار تشريعي منتظم وواضح ومتكامل وذلك لتجنب المشاكل التي يعاني منها قطاع السكن.

✓ مشكل الإجراءات الإدارية:

السكن قطاع حساس يعاني من مشاكل الإجراءات اللازمة كإجراءات تحصيل الأراضي الصالحة لذلك، كتوفير الموارد المالية الضرورية."[1]

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسات السكنية :

مع تفاقم أزمة السكن مع نهاية الثمانينات، حاولت الدولة الجزائرية حل مشكل السكن من خلال إنجاز مشاريع سكنية لتلبية حاجيات الأفراد بمشاريعها سواء الريفية أو الحضرية. لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم التحولات التي عرفها قطاع السكن من حيث التعدد في الأنماط السكنية و كيفية تمويلها.

أولا: مرحلة سنة:1995-2000 .

عرف قطاع السكن في هذه المرحلة تحولات عديدة حيث عرفت السياسة السكنية أبعاد واتجاهات وذلك بظهور أنماط سكنية جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل. ونجد أن الدولة انصب اهتمامها لتنمية قطاع السكن ويظهر ذلك في أهدافها المسطرة المتمثلة في "تنظيم المدن القديمة وتطوير الحياة السكنية في الريف، وإنشاء مدن صغيرة ومتوسطة في المناطق الريفية "[2]، وهذا ما نكشفه من خلال صيغ السكنات الريفية والحضرية، وكيفية تمويلها وأهم الهيئات المساعدة.

❖ برنامج السكنات الحضرية:

تميزت هذه المرحلة بثلاث أنماط سكنية حضرية تتمثل في:

1- برنامج السكنات التطورية (التساهمية أو المساعدة):

" إن السكن التساهمي وضع تحت التطبيق ابتداء من سنة 1995، وهو موجه للفئات ذات الدخل المتوسط يساوي أو اقل من 50000 دينار جزائري."[3]

---

[1] - بالتصرف عن منتديات نجوم المسيلة، **مرجع سابق**.

[2] - **مجلة محكمة**، تصدر عن جامعة 8 ماي 1945، العدد 5، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص ص 78-79.

[3] - عثماني (رشيد)، **تشكيلة القروض الرهنية**، CNEP NEWS، جويلية 2006، العدد 26، ص 21.

وقد عرفت هذه الصيغة السكنية انتعاشا كبيرا خاصة بعد 1998، وهذا النوع يتم تمويله عن طريق تقديم إعانة مالية من قبل الصندوق الوطني للسكن، وذلك لامتصاص الطلب المتزايد على السكنات. وعليه فمن اجل مساعدة العائلات للحصول على ملكية السكن، وباعتبار العائلة"جماعة اجتماعية أولية"[1]، تم تخصيص إعانة مالية مقدمة من طرف الدولة دون تعويض، لكن عرفت هذه السياسة السكنية الفشل في بداية الأمر، ولم تصل لأهدافها، وابتداء من سنة 1997 حاولت الدولة الجزائرية تقديم إعانة لذوي الدخل المتوسط، بحيث يساهم هؤلاء في عملية تمويل سكنهم وفق الشروط المتمثلة في "أن لا يكون قد استفاد سابقا من سكن اجتماعي أو من أية إعانة من قبل الدولة للحصول على سكن، كما تعطي الأولوية للحالة العائلية لطالب السكن، وتقوم الدولة بإجراء تحقيق حوله".[2]

و يأخذ السكن التطوري شكلين:

- **السكن التطوري الجماعي:**

تتم عملية انجاز السكنات التطورية الجماعية بعد تحديد المساحة المخصصة لذلك، وهذا من مهمة المرقي العقاري الذي"يقوم بالإجراءات اللازمة لمشروع انجاز هذه السكنات، ويتم تمويلها من طرف الصندوق الوطني للسكن، وذلك بالإعانة المالية اللازمة للمستفيد"[3].

- **السكن التطوري الفردي:**

هذا النوع من السكنات يتم انجازها من طرف الأشخاص الذين يملكون قطعة ارض صالحة لانجاز سكن، وهذا بمساهمتهم الشخصية في انجازه وعن طريق الإعانة المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكن، والتي تكون حسب مستوى دخلهم. وهذه الإعانة تقدم على شكل دفعات وعلى حسب التقدم في انجاز السكن. ومع ارتفاع تكاليف انجاز

[1] - (عبد المجيد) البصير ، **موسوعة علم الاجتماع(مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة)**، دار الهدى، دون طبعة، الجزائر، 2010، ص 286.

[2] - (وليد) وحداني ، منتدى مجمع العمران العام للأبحاث و الدراسات، **السياسات السكنية في الجزائر**، 1 جوان 2010، نقلا عن: http:// omranet. Com/ Vb/ Forum. Php ?

[3] - (وليد) وحداني ، **نفس المرجع**.

السكنات، لاحظت الدولة أن حجم الإعانة المقدمة من طرف الصندوق لا تكفي في تكملة الانجاز، لذلك أصبح يحدد حجم الإعانة على حسب دخل الفرد، وقد عرفت هذه الصيغة السكنية انتعاشا خاصة بعد 1998.

2- برنامج السكنات الاجتماعية:

في هذه المرحلة لم يطرأ تغيير كبير في انجاز هذا النوع من السكنات الاجتماعية، لكن تغيرت كيفية تمويلها، وهذا ابتداء من سنة 1996، حيث أصبح تمويلها على عاتق الخزينة العمومية لوحدها، دون تدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. وقد تحملت مسؤولية تمويل هذا النمط السكني على مدار خمس سنوات. فمع حلول سنة 1998 حدث تغيير في نمط تمويله وذلك على وجهين:

" فبالنسبة للسكن الاجتماعي في طور الانجاز يمول من طرف الخزينة العمومية، وذلك بموارد خاصة من ميزانيتها.

أما بالنسبة للسكنات الاجتماعية المبرمجة ابتداء من 1998 تم تمويلها عن طريق 50 % من ميزانية الدولة، 40% من القروض السكنية، 10% من مساهمة المستفيد."[1]

3- برنامج السكن الترقوي:

إن مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في تقديم القروض السكنية ساعد المستفيدين من امتلاك السكنات الترقوية على الرغم من ارتفاع تكلفتها، لذا كان بإمكان كل طالب أن يستفيد من هذه الصيغة حتى و إن كان دخله متوسط.

❖ برنامج السكنات الريفية:

عرفت السياسة السكنية الريفية الاهتمام من قبل السلطات، وذلك عن طريق المخططات التنموية، فعمدت الدولة على تقديم إعانة مالية للمواطن الريفي كمساعدة لانجاز

[1] - (وليد) وحداني ، **مرجع سابق**.

مسكنه بنفسه، وقد عرف السكن الريفي على انه "كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي."[1] و هذا طبقا للمادة (2).

ثانيا: مرحلة سنة 2001-2004 :

عرف قطاع السكن في هذه المرحلة تحولات عديدة، ذلك بظهور أنماط سكنية جديدة منها صيغة السكن البيع عن طريق الإيجار، وهذا بهدف الحد من أزمة السكن سواء الريفية أم الحضرية و يظهر ذلك من خلال أهم البرامج المبرمجة والتي تتمثل في:

❖ برنامج السكنات الحضرية:

تميزت المرحلة بظهور أربع أنماط سكنية حضرية يمكن حصرها في:

1- برنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار:

ظهرت هذه الصيغة السكنية بمقتضى المرسوم رقم 01-105 الموافق ل 23 أفريل 2001، وهذا ما نصت عليه المادة (02)، أي انه "يتاح البيع بالإيجار لكل شخص لا يملك أو لم يسبق له تملك عقار، ذا استعمال سكني، ملكية كاملة ولم يستفد من مساعدة الدولة لبناء مسكن أو لشرائه، ولا يتجاوز مستوى مداخيله 5 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون".[2]

ويتم تمويل هذا النوع من السكنات من قبل الدولة وأيضا بمساهمة نسبية للمستفيد، ولقد "خصصت لصيغة البيع عن طريق الإيجار انجاز 65000 سكن، من خلال برنامجين كانطلاقة أولية، عرف الأول ببرنامج 2001 والثاني ببرنامج 2002."[3]

- **برنامج 2001:** "يقدر عدد السكنات المتوقعة لهذا البرنامج بـ 20000 سكن"[4] في 08 ولايات، وحدد تاريخ تسليمها بداية 2003.

[1] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 58، 7 جويلية 2010، ص 43

[2] - (أنور) سلطان، **الموجز في مصادر الالتزام**، منشأة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 1997، ص ص 69- 70.

[3] - Cnep News, **système de paiement de masse, sécurité et célérité**, N °25, Avril 2006, p 33.

[4] - Cnep News**, logement social participatif**, N° spécial, Mars 2005, p 13.

- **برنامج 2002:** نظرا للنجاح الذي حققه برنامج 2001، انطلق برنامج اخر يخص انجاز 35000 سكن على مستوى 24 ولاية، و لكن "هذه البرامج عرفت التأخير و هذا يرجع لغياب عقود ملكية الأراضي العقارية و كذا رخص البناء".[1]
- أما في "سنة **2003** فقد خصصت 102 مليار دينار جزائري لصيغة السكن بالإيجار".[2]

2- برنامج السكنات المستقبلية: و تتمثل في البرامج التالية:

- **برنامج السكن التساهمي:**

في هذه المرحلة أعيد النظر في الإعانة المالية للسكنات التساهمية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكن، بهدف تلبية حاجيات العائلات ذات الدخل المتوسط.

- **برنامج السكن الاجتماعي:**

"عرفت هذه المرحلة تحولات في برامج السكنات الاجتماعية، ذات طابع غير قابل للتنازل عن ملكيتها من قبل الدولة، حيث عرفت تغيرا ابتداء من سنة 2003 ".[3]

- **برنامج السكن الترقوي:**

لم تعرف هذه البرامج تغيرا في هذه المرحلة، و بقيت بنفس الشروط.

❖ **برنامج السكنات الريفية:**

لهدف تحقيق التنمية الريفية أعادت الدولة النظر في سياستها السكنية لتنمية الريف الجزائري، وهذا ابتدءا من سنة 2002، وذلك لإعادة تنمية الفضاءات الريفية والفلاحية وتثبيت سكان الأرياف وذلك لإعادة السكان لممارسة نشاطاتهم الفلاحية، لذلك فقد تقرر إسناد مهمة الدعم المالي لتمويل هذه السكنات إلى الصندوق الوطني للسكن، بعدما كان يمول من طرف الخزينة العمومية.

1- Cnep News, **système de paiement de masse, sécurité et célérité,** op.cit, p33.

2 - Cnep News**, logement social participatif,** op.cit, p13.

3 - (وليد) وحداني ، **مرجع سابق**.

و كان من "400000 دينار جزائري إلى 500000 دينار جزائري حسب الدخل لبناء سكن جديد و 250000 لتهيئة وتوسيع مسكن موجود".[1]

ثالثا: مرحلة سنة 2005- 2009:

تميزت هذه المرحلة بظهور صيغ سكنية مختلفة، قصد توفير السكن لكل المواطنين، ونجد ان " برنامج السكن الممول كليا أو المدعم ماليا من قبل الدولة، قد بلغ 1427000 وحدة سكنية"[2]، فقد شهد قطاع السكن والعمران تطورات هامة في مجال تجسيد البرامج السكنية وتوزيعها وفقا لمختلف صيغ الاستفادة و تتمثل في:

❖ برنامج السكنات الحضرية:

لقد خصصت الدولة الجزائرية كل الوسائل المادية و المالية لتحقيق مشروع انجاز المليون وحدة سكنية المبرمجة للمخطط الخماسي (2005-2009)، والذي وجه 60% منه للسكن الحضري، وهذا البرنامج يهدف لمضاعفة انجاز السكنات والتجهيزات العمومية وتتم أساسا في:

1- برنامج السكن الاجتماعي بالإيجار:

هذا السكن مخصص للفئات الدنيا، يمول من طرف الدولة، يوجه للأشخاص المعوزين الذين لا يملكون سكنا لائقا، وتنعدم فيه شروط الراحة والاستقرار، وقد حظي هذا "البرنامج من 120000 وحدة سكنية."[3]

2- برنامج السكن الاجتماعي التساهمي:

يتم انجاز هذا السكن عن طريق مساهمة مالية تمنحها الدولة للأشخاص، أو تلك الإعانة للحصول على ملكية سكن دون تعويض، وهذه الإعانة يتكفل بها الصندوق الوطني

---

[1] - (وليد) وحداني ، **مرجع سابق**.

[2] - المجلس الشعبي الوطني، **الجريدة الرسمية للمناقشات**، رقم 61، 30 أفريل 2008، ص 25.

[3] - (توري) بن زنين، جمعية العربي بن مهيدي**" السكن بالجزائر عامل للتنمية و مؤشر للسلم الاجتماعي"**، 29 أوت 2008.

للسكن و يشارك في التدعيم المالي، وهذا من اجل القضاء على أزمة السكن، "وقد قدرت عدد السكنات التساهمية في هذه المرحلة ب 215000."[1]

3- برنامج السكن البيع عن طريق الإيجار:

يتمثل هذا النوع من السكن في طريقة يتم من خلال احتساب تمكن كراء سكن كثمن بيع بالتقسيط، حيث عند بلوغ المستأجر للقيمة المالية للسكن التي يسددها لمدة 5 سنوات، يتم التنازل له من قبل الدولة وفقا لدفتر شروط موقع بين الدولة صاحبة السكن والمواطن المستأجر، وهذه الصيغة تلقت إقبالا كبيرا من قبل المواطنين نظرا لسهولة التسديد على المدى الطويل والتي تفوق 25 سنة، لكونها تتماشى مع ظروفهم الاقتصادية والمعيشية، وقد " قدرت ب 80000 وحدة سكنية.

4- برنامج السكن الترقوي و البناء الذاتي:

لقد حظيت هذه الصيغة في هذه المرحلة ب 310000 وحدة سكنية " [2]، لان الهدف الوحيد الذي تود الدولة تحقيقه هو توفير الحاجة الأساسية للأفراد والمتمثلة في السكن.

❖ برنامج السكنات الريفية:

وضع هذا البرنامج قصد تثبيت سكان الأرياف "فخلال هذه الفترة الخماسية بلغ حجم برنامج السكن الريفي 630000 وحدة سكنية مسجلة، إما بخصوص السكنات المنجزة فقد بلغ عددها 380000 مسكن، بينما عدد السكنات في طور الانجاز 150000 مسكن و 100000 المتبقية من البرنامج على وشك الانطلاق"[3]، حيث "يحدد مبلغ المساعدة المالية التي يمنحها الصندوق الوطني للسكن من اجل اكتساب سكن جديد أمام متعهد بالترقية أو الانجاز عن طريق البناء الذاتي في الوسط الريفي ب 700000 دينار جزائري."[4]

---

[1] - (توري) بن زنين، **مرجع سابق**.
[2] - (توري) بن زنين، **نفس المرجع**.
[3] - مجلس الأمة، **الجريدة الرسمية للمداولات**، العدد 5، 12 أوت 2009، ص 37.
[4] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 57، 5 أكتوبر، 2008، ص 27.

و تجسيدا لسياسة التجديد الريفي راهنت الدولة على تطوير السكن الريفي باعتباره العمود الفقري لتحقيق التنمية الوطنية، و لهذا فقد تم انجاز أزيد من 400 ألف سكن ريفي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009."[1]

[1] - (توري) بن زنين، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن للسكن أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات، ووسيلة لتحقيق الاستقرار والرفاهية، وكذلك كون السياسات السكنية عرفت مراحل متعددة ومختلفة، فقد تطور بشكل فعال، هذا ما أدى لخلق صيغ سكنية عديدة ومتنوعة استطاعت كل فئات المجتمع الاستفادة منها باختلاف مستوى دخلهم وتماشيا مع ظروفهم المعيشية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية، لكن بالرغم من مجهودات الدولة الجزائرية إلا أن هذه السياسات عرفت بعض العراقيل.

الفصل الثالث:

التغير الاجتماعي في المجتمعات الريفية و مساهمته في التنمية المحلية.

تمهيد.

المبحث الأول: التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي.

أولا: مفهوم و أهم نظريات التغير الاجتماعي.

ثانيا: أشكال و عوامل و عوائق التغير الاجتماعي.

ثالثا: ملامح التغير الاجتماعي المجتمع الريفي.

المبحث الثاني: أساسيات تحقيق التنمية المحلية.

أولا: أهداف التنمية المحلية و مبادئها.

ثانيا: عناصر التنمية المحلية و نماذجها.

ثالثا: مفهوم المجتمع المحلي و خطوات تنميته.

رابعا: نتائج تنمية المجتمع المحلي الريفي و معوقاته.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

اغلب المجتمعات الإنسانية تسعى لإحداث التغير الاجتماعي، سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو البناء الاجتماعي. فتعتبر المجتمعات الريفية من بين أهم المجتمعات التي تأثرت لحد كبير بالتغيرات التي تحدث، والتي بدورها تساهم في إحداث التنمية المحلية لهذه المجتمعات، لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي، وكيف يستطيع هذا التغير إحداث التنمية المحلية.

المبحث الأول: التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي.

التغير الاجتماعي ظاهرة تمس المجتمعات سواء التقليدية أو الحديثة لكن بدرجات متفاوتة، حيث تتدخل عوامل عديدة لحدوثه، إلا أن ذلك التغير قد يعود سلبا على المجتمعات التقليدية، وهذا ما سوف نحاول الاطلاع عليه بإبراز كيفية حدوث التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي خاصة.

أولا: مفهوم و أهم نظريات التغير الاجتماعي.

I- مفهوم التغير الاجتماعي:

مع تقدم الزمن تتغير المجتمعات وهذا من خلال التغيرات التي تحدث في أوساطها، وهذا ما يدعى بالتغير الاجتماعي. فنجد"جي روشي" عرفه على انه ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، وانه" كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع، ويغير مسار حياتهم"[1].فهذا التعريف يظهر ان التغير الاجتماعي يطرأ على بناء الأسرة، ويتمثل ذلك من خلال انتقال الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، أيضا التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كذلك الأدوار التي يقومون بها لذلك يعتبر كل من "جيرث" و"ميلز" أن "التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن"[2]، و نجد أن التغير الاجتماعي يتميز بنوعين هما:

ا- التغيرات الكمية:

يقصد بها التحولات و التغيرات التي تحدث في المجتمعات، وتتمثل في"الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبه ونمو ظاهرة الاستهلاك، إذ أن التحول المتزايد في عدد

[1] - (دلال) ملحس استيتة، **التغير الاجتماعي و الثقافي**، دار وائل، ط1، الأردن،2004، ص24.
[2] - (محمد) الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق**، دار مجدلاوي، ط2، عمان، 1996، ص17.

الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها"[1]، والتي يعتبر فيها السكن من بين هذه الحاجات.

ب- التغيرات النوعية:

تنحصر هذه التغيرات في أسلوب التعامل و التفاعل يبن أفراد المجتمع أي تحولهم في علاقاتهم الاجتماعية، ويشمل هذا النوع من التغير ثلاثة أوجه وهي:

- **تغير قريب المدى:**

هذا النوع من التغير يتضمن تحولات سلوك الفرد التي تظهر في تفاعلاته في الوسط الاجتماعي مع الجماعات الصغيرة." فالتغير الاجتماعي الذي أصاب السلوك الفردي يمثل مستوى قريب المدى في حالة التغير الاجتماعي، وهذه الحالة لم تكن سائدة في مرحلة قبل التحضر، إذ كانت الجماعة الأولية تمنحه الدفء والحنان والمساعدة والدعم المادي والمعنوي، فيكون محصنا نفسيا واجتماعيا"[2].

- **تغير متوسط المدى:**

يخص هذا النوع من التغيرات المجتمعات المحلية والتحولات التي تصيبها.

- **تغير اجتماعي وقتي:**

يرجع هذا "النوع من التغيرات الاجتماعية إلى تأثر شريحة اجتماعية بمؤشر يظهر بسرعة ويفعل فعله في التغير لفترة قصيرة من الزمن ثم يختفي"[3].فهذا النوع من التغير يعكس تأثر الأفراد بحدث ينجذبون إليه ويستعملونه أو يمارسوه لفترة قصيرة ويتركوه عندما يظهر حدث جديد يؤثر فيهم.

[1] - (معن) خليل العمر، **التغير الاجتماعي**، الشروق، الطبعة العربية الاولى، عمان، 2004، ص103.
[2] - **نفس المرجع**، ص105.
[3] - **نفس الرجع**،106.

II- أهم نظريات التغير الاجتماعي:

تعددت النظريات التي تناولت التغير الاجتماعي، لذا نجد أن النظريات البنائية الوظيفية من بين النظريات التي اهتمت بفهم المجتمع عبر مراحل تطوره وظروفه، بالاعتماد على مفهومي البناء والوظيفة، فالبناء يشير إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، أما الوظيفية تظهر النتائج والآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي، كذلك مفهوم النسق باعتبار المجتمع نسق يتكون من انساق فرعية يؤدي كل منها وظيفة، لذلك يتمثل تحليل التغير في ضوء الوظيفية في:

1- النظرية الوظيفية الكلاسيكية:

تسعى هذه النظرية للنظر إلى التغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا، حيث لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، وتظهر أساسا في أعمال كل من "هربرت سبنسر" و"إميل دوركايم" و غيرهما وتتجلى في:

- ✓ **نظرة هربرت سبنسر**:

" يتغير المجتمع من وجهة نظره في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة، التي تتحول من حالة اللاتجانس إلى حالة التجانس، فقد نظر إلى المجتمع على انه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفقا لترتيبات معينة في مكان محدد"[1]، وقد أشار أيضا إلى أن" لكل جزء من أجزاء المجتمع وظائف تساعد على ديمومة وبقاء الكائن الاجتماعي"[2].لهذا فالتغير الاجتماعي الجزئي الذي يطرأ على الوحدات والعناصر التركيبية يؤثر على بقية الأجزاء والمجتمعات تتحول من البسيطة إلى المركبة.

[1] - (دلال) ملحس استيتة، **مرجع سابق**، ص138.
[2] - (إحسان) محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل، ط1، الأردن، 2005، ص49.

✓ **نظرة اميل دوركايم:**

"نظرته حول التغير الاجتماعي تشبه لحد كبير نظرة سبنسر، حيث أن التغير في عالم المادة يشبه التغير في المجتمع، حيث انطلق من منظور وظيفي يتأسس من خلال التباين والتضامن"[1]. فدوركايم فسر كيف كان تطور تقسيم العمل الدافع في التحول الجذري للمجتمعات من مجتمعات تقليدية يسودها التضامن الآلي/الميكانيكي أين يتضامن أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، لأنهم يقومون بنفس الأعمال و يؤمنون بنفس القيم و يقفون عند نفس المحرمات، إلى مجتمعات حديثة يسودها التضامن العضوي، أين لا يتضامن أفراد المجتمع.

2- نظرية التوازن الدينامكي:

ارتكزت واهتمت الوظيفية على فكرة التوازن الديناميكي في عملية التغير الاجتماعي، إذ يعد " تالكوت بارسونز" من أهم روادها، فيعتبر" أن المجتمع أحد الأنساق الأساسية للفعل، فالمجتمع منسق يعيش في حالة توازن من الداخل يحقق أنساق علاقات منتظمة ومتوازنة، وعندما يتعرض لحالة تغير فانه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن الديناميكي مستمر"[2].

3- نظرية التحديث الوظيفية:

اهتمت هذه النظرية في كيفية " تحول المجتمعات التقليدية التي أخذت تتحول و تتغير على نفس نمط التحول و التغير في المجتمعات الغربية الصناعية"[3]، فالمجتمعات التقليدية تعرف أبنية اجتماعية وثقافية تقليدية، ويحدث التغير من خلال الاتصال فيما بينهم.

[1] - (دلال) ملحس استيتية، **مرجع سابق**، ص139.
[2] - **نفس المرجع**، ص140.
[3] - **نفس المرجع**، ص143.

ثانيا: أشكال وعوامل و عوائق التغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي لزم الإنسانية مهما كانت درجة بدائيته أو تخلفه، فهو يطرأ على بناء أي مجتمع وهذا ما يدل على وجود عوامل تساهم في حدوث التغير الاجتماعي في اتجاهات مختلفة، لكنه قد يتعرض لعوائق، وهذا ما سوف نتطرق إليه.

I- أشكال التغير الاجتماعي:

من خلال التعاريف التي تطرقنا لها يمكننا استخلاص انه تتمثل أشكال التغير في التغير في القيم الاجتماعية والأدوار والمراكز الاجتماعية والنظام الاجتماعي وذلك ب:

- تأثر القيم الاجتماعية في مضمون الأدوار الاجتماعية كالانتقال من نمط لأخر، ويصاحب ذلك تغيرا في القيم التي ترتبط بالأخلاقيات.
- يرتبط التغير الاجتماعي بالحرك الاجتماعي، و يقصد به تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي لآخر في نفس المجتمع أو غيره، مما يساعد على لعب ادوار جديدة.

II- عوامل التغير الاجتماعي:

لإحداث التغير الاجتماعي يجب أن تتوفر عوامل منها:

- **العامل البيئي:**

ان الظروف المناخية و البيئية التي يعيش فيها المجتمع تتطلب إقامة أشكال اجتماعية تختلف حسب بيئتهم، لهذا يوجد تفاوت في سرعة التغير بين مجتمع و أخر.

- **العوامل النفسية:**

"تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه أو ترفضه، وهي مبعث السلوك الإنساني"[1].

- **العامل الثقافي:**

تنتشر السمات الثقافية من منطقة لأخرى أو من مجتمع لأخر، سواء كانت الأفكار أو المعتقدات أو الفنون أو أي معرفة تنتشر عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال وهي بذلك تحدث تغيرات في نظم المجتمع وأفكار أفراده، هذا ما يعرف بانتشار الثقافة وما يظهر كثيرا في المجتمعات الريفية.

- **العامل الاقتصادي:**

طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان تؤثر على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، لان العامل الاقتصادي يعتبر المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وأن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية في حياة الأفراد.

III- عوائق التغير الاجتماعي:

تتمثل عوائق التغير الاجتماعي فيما يلي:

1- العوائق الاجتماعية:

تقف أمام التغير الاجتماعي عوائق اجتماعية عديدة، تظهر بوضوح في المجتمعات التقليدية (الريفية) أكثر منها من المجتمعات الحديثة (الحضرية)، و تكمن أهمها فيما يلي:

[1] - (دلال) ملحس استيتة، **مرجع سابق**، ص185.

❖ **الثقافة التقليدية:**

"يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر"[1].فهذه كلها تعتبر متغيرات تقاوم التجديد والتغير، وهذه القيم الاجتماعية تعرف نوعا ونمطا معينا من الإسكان، فالبناء الأسري للأسرة الممتدة يعيق عملية التغير الاجتماعي بعكس الأسرة النووية.

❖ **طبيعة البناء الطبقي:**

إن لطبيعة البناء الطبقي للمجتمعات أثر في التغير الاجتماعي إما بقبوله أو رفضه، فان كان النظام الطبقي صارم فهو يعيق عملية التغير الاجتماعي والتفاعل بين الطبقات يكون محدودا.

❖ **الميل للمحافظة على الامتيازات:**

"تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون زوال مصالحهم"[2]، فالتغير الاجتماعي يهدد مكانة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية، مما يعيق سيرانه.

❖ **المحافظة على القيم و الخوف من التغير:**

تعتبر المحافظة في المجتمعات عقبة لإحداث التغير الاجتماعي، فالحفاظ على الأوضاع التقليدية يعيق عملية التغير.

❖ **تماسك الجماعة:**

تماسك الأفراد في المجتمعات التقليدية يجعلهم لا يتقبلون فكرة التغير.

[1] - (محمد) الدقس، **مرجع سابق**، ص220.
[2] - نفس المرجع، ص223.

2- العوائق الثقافية:

تتجلى عوائق الغير الثقافية في:

- **التقاليد:**

لكل مجتمع تقاليده الخاصة فيه وتؤثر في مدى تقبله للتغير،" فالمجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز و تدعو للتغير والأخذ بالحديث من المبتكرات، فالجديد يجذب انتباه الناس اليه ويدعوهم محاولة تجربته، على عكس المجتمعات التقليدية لا تدفع للتغير ولا يجذب التغير الناس إليه"[1].

- **الاعتقاد في الحظ و النصيب:**

الاعتقاد يعتبر من المعوقات الهامة للتغير الاجتماعي، فالمجتمعات التقليدية مازالت لا تقدر على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية، بعكس المجتمعات الصناعية فهي قادرة على تحدي قدراتها.

- **التعصب الثقافي:**

يعتبر اغلب الأفراد باختلاف ثقافاتهم أن ثقافتهم و نظامهم هي الطريقة المثلى، وهذا بدوره يعيق سير عملية التغير الاجتماعي.

- **الشعور بالعزة و الكرامة:**

يصعب إحداث التغير في المجتمعات التقليدية، لان الناس يولون أهمية كبيرة للأشياء التي تمس بعزتهم و كرامتهم، خصوصا إن تعلق التغير في أشياء أو أمور تمس ثقافتهم ونوعية حياتهم.

[1]- (محمد) الدقس، **نفس المرجع**، ص194.

ثالثا: ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي.

يقتصر التغير الاجتماعي على الأدوار الاجتماعية التي يمارسها الأفراد سواء داخل الأسرة أو في المجتمع كما يقتصر على النظم الاجتماعية، علما أن التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي يرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، لذا سوف نتعرف على الأسرة الريفية والمجتمع الريفي وكيفية حدوث التغير الاجتماعي فيهما.

I- مفهوم الأسرة و المجتمع الريفي:

1- مفهوم الأسرة في المجتمع الريفي:

يقصد بالأسرة مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات وهم في تفاعل مستمر، ويعتبرها اجوست كونت "أنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، واعتبرها اتحاد تلقائي بين الجنسين"[1]. وكما نعرف أن نمط الأسرة الممتدة هو الغالب في المجتمع الريفي وهي "تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما، الذكور والإناث وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والأبناء...وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن، ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة، تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة"[2].

2- مفهوم المجتمع الريفي:

يقصد به " مجموعة من المساكن تكون وحدة محلية صغيرة، تشمل إقليما محددا في الريف، كما قد تعتمد في حياتها على المزارع المحيطة بها وهي في الأغلب صغيرة الحجم"[3].

[1] - (مصطفى) الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1981، ص32.
[2] - (سناء) الخولي، **الزواج و العلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1979، ص75.
[3] - سليم مصطفى شاكر، **قاموس الانثروبولوجيا**، دون دار نشر، ط1، 1981، ص17.

II- خصائص المجتمع الريفي:

يتميز المجتمع الريفي بخصائص تميزه عن تلك التي يتسم بها المجتمع الحضري وتتمثل في:

البناء الاجتماعي:

" يقوم الريف على أساس الحجم الصغير، فالمجتمع الريفي صغير وبسيط في بنائه الاجتماعي، والقرية صغيرة في مساحتها وحجم مبانيها والمنشآت العامة والخاصة اقل عددا واصغر حجما في القرية، وفي المجتمع الريفي عددا من المساكن بنيت بصورة عشوائية وغير منتظمة وبدون تخطيط"[1].

التجانس:

يتميز المجتمع الريفي بالوحدة والتجانس والاستقرار، ويسعى لإشباع حاجاته الاجتماعية والاقتصادية.

السكان:

يضم حجم السكان في المجتمع الريفي كثافة قليلة لذا تكون العلاقات بين السكان قوية.

الأسرة:

"غالبا ما تكون الأسرة الريفية مركبة، تتصف بكبر الحجم و تشعب الروابط، ويرتبط بكبر حجم الأسرة التخلف واعتماد الأسرة على أدوات بدائية"[2]، إلا أنها متماسكة فيما بينها.

التغير الاجتماعي:

في المجتمعات الريفية يكون التغير الاجتماعي بطيء، لان أهل الريف متمسكين بطبيعتهم ولا يقبلون التجديد والجديد.

[1] -(حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماعي الريفي**، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص71.
[2] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص73.

III- التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي:

كل المجتمعات تسعى لتحقيق التنمية، وذلك بإتباعها استراتيجيات وبرامج، "فالتغير الاجتماعي في المجتمع الريفي هو محصلة عوامل داخلية وعوامل خارجية تتمثل في التكنولوجيا والتغيرات السكانية، ونتاج تراكمات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، كذلك نتاج سياسات تنموية"[1].فهذا التغير يظهر أساسا في "توجيه السياسات الاجتماعية وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أيضا النهوض بالمجتمعات المحلية الريفية إلى المستوى الحضري، كذلك بإدخال معدلات الحياة في المدينة للمناطق الريفية كإعادة تخطيط المساكن"[2]، فهذا كله يعتبر نوع من التغير في المجتمع.

- ملامح التغير في المجتمع الريفي:

يظهر التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي في الملامح التالية:

- احدث الثورة التكنولوجيا تغيرات عميقة في المجتمعات التي استخدمتها خصوصا المجتمعات القروية التي كانت في عزلة، إذ أصبحت الآن على تواصل واتصال دائم مع بقية المجتمعات.

- " تمثل التغيرات السكانية عاملا هاما في التغير في المجتمع الريفي، وتتمثل في التغير الذي يطرأ على عدد السكان"[3]، فالزيادة السكانية في الناطق الريفية تؤدي إلى زيادة وخلق المشاكل في الحياة الاجتماعية للأفراد، والتي من بينها السكن الذي يعتبر من الحاجات الضرورية للمجتمع لشعوره بالاستقرار لتحقيق التنمية "التي تسعى للوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين من مسكن وملبس وخدمات صحية"[4].فالمجتمعات الريفية تتصف بالوحدة والتجانس وتحافظ على قيمها وتقاليدها وتقاوم بقدر الإمكان كل تغير فيها، فمسؤولية الفرد في المجتمع الريفي مسؤولية جمعية في اغلب الأحيان في جميع المجالات.

---

[1] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي و المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص227.
[2] - (محمد) عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع"نظريات و تطبيقات"**، دار النهضة العربية، دون طبعة، لبنان، 1985، ص124.
[3] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **نفس المرجع**، ص229.
[4] - (هشام) مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية " بين النظام المالي الإسلامي و النظام الحالي المعاصر"**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2007، ص212.

المبحث الثاني: أساسيات تحقيق التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية غاية الإنسان، وهو الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليه بمشاركته لإحداث التطور وتحسين المستوى المعيشي للمنطقة وذلك عن طريق مشاركة الأهالي المحليون بجهودهم الذاتية.لهذا سوف نتطرق لأهداف التنمية المحلية ونماذجها وكذا المبادئ التي تقوم عليها، ونتطرق أيضا إلى تنمية المجتمع المحلي والخطوات التي يمر بها ليصل إلى النتائج المرجوة.

أولا: أهداف التنمية المحلية و مبادئها.

I- أهداف التنمية المحلية:

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:

"ان إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد مطلب شعبي، كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها و إزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي، وذلك بتوفير احتياجاتهم الأساسية كالعلاج، الأمن، السكن، اللباس، المأكل، التعليم والعمل. بحيث تسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو محاولة القضاء أو التخفيف من انتشار المشكلات الاجتماعية، كانتشار الأمية، البطالة والفقر "[1].

2- الإسكان:

"النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن للفئات ذوي الدخل المحدود والمتوسط، كذا الفئات ذات الدخل الجيد والمرتفع، بتوفير كل أنواع السكن لكل فئات المجتمع، ذلك للقضاء على أزمة السكن"[2].

[1] - (علي) إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، منشأة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 1991، ص110.

[2] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص66.

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات بين الأفراد:

"توجد فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات خاصة في الدول النامية، حيث استحوذت طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما غالبية أفراد المجتمع لا تملك إلا نسبة بسيطة من ثروة المجتمع، حيث يؤدي هذا التفاوت إلى إصابة المجتمع بأضرار كانعدام العدالة الاجتماعية"[1] . كما "أن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعد من بين الأهداف العامة التي يجب على التنمية المحلية تحقيقها وكذا تحقيق التماسك الاجتماعي" [2].

4- الرفع من مستوى المعيشة:

" تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة في المجتمعات المحلية من خلال تحقيق الضروريات المادية للحياة، وكذا تنمية الموارد البشرية من خلال التنظيم والتحكم في المواليد"[3]، وبدون هذا لا يمكن للتنمية أن ترفع من المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية.

5- زيادة لدخل القومي:

الرفع من الدخل المحلي هو مهم جدا للتنمية المحلية، بحيث يعد عصب التنمية ومحركها الأساسي، لان بهذا الدخل يتم برمجة مشاريع وخطط تتناسب مع النقائص التي تعاني منها المنطقة. لذلك فان الدخل المحلي مرتبط ارتباطا كليا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى في الدخل الحقيقي المحلي"[4].

[1] - (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **نفس المرجع**، ص67.
[2] - (محمد) عبد العزيز عجمية و اخرون، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1983، ص49.
[3]- (حسين) عبد الحميد رشوان، **نفس المرجع**، ص67.
[4]- (محمد) عبد العزيز عجمية، **مرجع سابق**، ص54.

6- تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:

يكون " ذلك عن طريق العمل الذي يشعر الفرد بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي و الولاء للإنسانية، وأن يشعر انه في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وان تعرض هذه القيم إلى حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع"[1].

7- إحداث تغير في البناء الاجتماعي للمجتمع و وظائفه:

يشمل هذا التغير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد.

II- مبادئ التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ والركائز، حيث تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف التي تربو إليها، وتتلخص فيما يلي:

- **"إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع و تنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بها:**

وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة، يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة، فجمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات المعروضة التي تناولت في كثير من الأحيان قيمهم و تقاليدهم الراسخة"[2].

[1] - (علي) إبراهيم سلامة، **مرجع سابق**، ص49.

[2] - (محمد) عبد الفتاح محمد، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في طار الخدمة الاجتماعية**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2005، ص70.

- **تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو متضادة:**

لا بد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات، ذلك لأنها أقيمت أساسا لحل و علاج مشكلات المجتمع فيجب مواجهتها بخطة متكاملة. و هذه القاعدة تشير إلى حقيقة أولية في الدراسات الاجتماعية و هي مبدأ التكامل الاجتماعي، بمعنى عدم استقلال النظم الاجتماعية، فهي تعتمد على بعضها البعض و تتبادل التأثر و التأثير"[1].

- **مبدأ المساواة الذاتية:**

" يعتمد مبدأ المساواة الذاتية أساسا على إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع بمساعدة أنفسهم، وذلك بالاعتماد على الذات واستثارتهم لتنمية مجتمعهم للقضاء على الجمود التقليدي الذي يسود المجتمعات المحلية المنعزلة"[2]. "ويركز هذا المبدأ على تغيير الاتجاهات وتعويد أفراد المجتمع على الممارسة الديمقراطية لان التغير الذي تحدثه مشروعات وبرامج التنمية قائمة على هذا المبدأ الذي يتضمن تغييرا لنظرة أعضاء المجتمع لأنفسهم، حيث تعتمد عملية نجاح المساعدة الذاتية على المساهمات الحكومية والهيئات الأهلية"[3].

- **مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:**

" تتطلب التنمية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع، وهذا المبدأ يهدف إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، التي تعتبر رأس المال الدائم في أي مجتمع، حيث لا يمكن الوصول إليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك فائدة أو منفعة محسوسة، فالثقة في فعالية برامج التنمية مطلب ضروري و جوهري لإنجاحه"[4].

---

[1] - (حسن) إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1990، ص73.

[2] - (محمد) عبد الفتاح محمد، **نفس المرجع**، ص71.

[3]- نفس المرجع، ص71.

[4]- (حسين) عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص78.

- **مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية:**

ترتكز أيضا التنمية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية، ويؤدي ذلك بالطبع إلى نفع اقتصادي، حيث انه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أوسع. حيث تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضرية الجديدة من خلال الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع"[1].

ثانيا: عناصر التنمية المحلية و نماذجها.

I- عناصر التنمية المحلية:

تعتمد التنمية على مجموعة من العناصر لتحقيق النجاح وتتمثل هذه العناصر في التغير البنائي أو البنياني، الدفعة القوية و الإستراتيجية الملائمة.

- **التغير البنائي أو البنياني:**

"يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع"[2].

كما يعرفه "موريس جينز بيرغ" بأنه " تغير يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع نرى أفراده يمارسون ادوار اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترات زمنية سابقة" [3].

---

[1] - (حسن) إبراهيم عيد، **مرجع سابق**، ص74.

[2] - (احمد) مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتجيات، نماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص49.

[3] - (هشام) مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق تنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص235.

- **الدفعة القوية:**

" لا بد من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية، التي يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، حيث تدخل في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات و الدخول بين المواطنين، بتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، و يجعل التعليم إلزاميا و مجانيا بقدر الإمكان و بتامين العلاج. و كذا التوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات"[1].

- **الإستراتيجية الملائمة:**

"يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في مرحلة الانتقال من حالة التخلف إلى النمو الذاتي.

وينبغي أن تقوم إستراتيجية التنمية المحلية على أساس التكامل و التوازن بين كل من التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين الرأس مال البشري و الرأس مال المادي"[2].

II- نماذج التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية على ثلاث نماذج أساسية تعتمد عليها، تتمثل في:

- ✓ **النموذج التكاملي:**

"يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[3]. حيث " يتمثل هذا البرنامج في مجموعة من البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تشمل كافة المناطق الجغرافية حيث أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والذي يقوم على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية

[1] - (احمد) مصطفى خاطر، **مرجع سابق**، ص ص50-51.
[2] - **نفس المرجع**، ص ص52-53.
[3] - (عبد الهادي) الجوهري و آخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2001، ص67

المخططة والجهود الشعبية، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية"[1].

النموذج التكيفي:

"سمي النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لان برامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن إلحاق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم، حيث يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستشارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية"[2].

نموذج المشروع:

" يتفق مع النموذج التكاملي في انه نموذج متعدد الأغراض، لكن يطبق في منطقة جغرافية معينة، حيث يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا واستطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية "[3].

ثالثا: مفهوم المجتمع المحلي و خطوات تنميته.

أولا: مفهوم المجتمع المحلي.

1- مفهوم المجتمع المحلي.

المجتمع المحلي عبارة عن" جمع متفاعل من الناس، يعيشون في بقعة واحدة، لهم ولادات، مخاوف، معتقدات، رغبات، ميولات ومشكلات مشتركة، يشعرون أنهم جزء من بعضهم البعض " [4].

---

[1] - (احمد) مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتجيات، نماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص54.

[2] - **نفس المرجع**، ص55.

[3] - **نفس المرجع**، ص56.

[4] - (سعد) عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع الحلي**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1998،ص204.

وهناك من يرى أن المجتمع المحلي" عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق أو المعالم، كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو أحياء المدنية أي أن هذا اللفظ يطلق على المجتمعات القبلية والرعوية، كما يطلق على المجتمعات المتحضرة، وليس هذا ما يمنع من أن يكون المجتمع المحلي جزءا من مجتمع أكبر و أوسع نطاقا أي أن هناك مجتمعات محلية داخل مجتمعات محلية أخرى"[1].

2- مفهوم تنمية المجتمع المحلي:

"هي مجموعة من العمليات الديناميكية والمتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، من خلال العهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي، حيث تعتمد على الموارد المحلية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع"[2].

- كما يعرف قاموس علم الاجتماع تنمية المجتمع المحلي على أنها: "مصطلح يستخدم لوصف سلوك أعضاء مجتمع محلي حينما ينظمون جهودهم، بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع ، فيجددون حاجاتهم ومشكلاتهم الجماعية والفردية ويصنعون برامج محددة لحل هذه المشكلات ويعتمدون في تنفيذها على موارد المجتمع المحلي، وقد يحصلون على تدعيم لهذه الجهود الذاتية من هيئات حكومية خارج نطاق المجتمع المحلي"[3].

كما تعرف على أنها: "العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بالعمل، وبهذا يتمتعون بالتضامن وروح التعاون في المجتمع"[4].

1- (مصطفى) الخشاب، **دراسة المجتمع**، مكتبة الانجو، دون طبعة، مصر، 1977، ص 109.
2- (كمال) التابعي، **تغريب العالم الثالث" دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"**، دار المعارف، ط1، الإسكندرية، 1993، ص ص 25-26.
3- (محمد) عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2002، ص74.
4- (رشاد) احمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لينا، ط1، الإسكندرية، 2007، ص ص 207-208.

ثانيا: خطوات تنمية المجتمعات:

تمر المجتمعات المحلية بعدة خطوات، وهي كالتالي:

- " التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة التي يشعر بها أعضاء المجتمع المحلي.
- التخطيط الانتظامي لتنفيذ المشروع وذلك عن طريق الجهود الذاتية للمجتمع المحلي نفسه.
- التنفيذ ويتمثل في دفع و تشغيل القوى والطاقات الموجودة في المجتمع الظاهر منها والباطن.
- استمرار تنمية المجتمعات المحلية لخلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي وذلك للقيام بمزيد من المشاريع"[1]، والرفع من مستواهم المعيشي.

رابعا: نتائج تنمية المجتمع المحلي الريفي وابرز المعوقات:

1- نتائج تنمية المجتمع المحلي الريفي:

"- أدت برامج و مشروعات التنمية الريفية إلى تغير بعض قيم القرويين في بعض القرى وتتمثل هذه التغيرات في تغير نظرتهم إلى الأرض الزراعية، حيث لم تعد هذه الأخيرة المثل الأعلى للملكية والمحدد الرئيسي للمكانة الاجتماعية والاقتصادية بل أصبح المال والثروة المحور الرئيسي للمكانة الاقتصادية والاجتماعية.

- ظهور نمط الأسرة النووية المستقلة والتحرر من سلطة رب الأسرة.

- كما تغيرت نظرة السكان الريفيون إلى التعليم والتجديد والإنتاج على العالم الخارجي .

- بروز النزعة الفردية، حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الفردية بغض النظر عما ينتجه من أضرار بالمصلحة القومية.

[1] - (حسين) عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 207-208.

- القيم السائدة في القرى المتطورة هي القيم الاقتصادية، حيث ينتمون بإنجاز مشاريع وجمع و تحقيق الأرباح"[1].

2- معوقات تنمية المجتمع المحلي الريفي:

تواجه تنمية المجتمعات المحلية مجموعة من العوامل التي تعرقل و تعيق مسيرتها وهي كالتالي:

أولا: العوامل الاجتماعية:

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية تعرقل تنمية المجتمع المحلي و هي:

1- النظم الاجتماعية السائدة "ومن أمثلة النظم الاجتماعية نظام الملكية، فقد يعرف هذا الأخير برامج ومشروعات التنمية وذلك راجع إلى تشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها بالإضافة إلى نظام القرابة الذي يعرقل مجهودات التنمية كالالتزامات المتبادلة اتجاه الأقارب.

2- اعتقاد بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان و تؤدي إلى تفكك وحدتهم و تماسكهم، لذلك يقف الكثير ضد التغير .

3- تلعب المنزلة الاجتماعية دور هام في التنمية، لأنها تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد أن يؤديها و يحتم عليه الابتعاد عن أداء أدوار أخرى.

ثانيا: العوامل الثقافية:

يمكن أن نتعرض إلى أهم العوامل الثقافية السائدة في المجتمع والتي تعرقل مسيرة التنمية:

1- التقاليد السائدة في المجتمع: وذلك بتمسك أفراد المجتمعات التقليدية بالعادات والتقاليد التي ورثوها من الأجداد و يعتزون بها ولا يمكن أن يقبلوا أي نوع من التغير و التقدم.

[1] - (حسين) عبد الحميد احمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص 213-214.

2- المعتقدات السائدة: كالتمسك بزراعة الأنواع الزراعية القديمة التي يعتقدون بأنها الأسس. و كذا رفض بعض الأدوات التي تساعد على ذلك كالجرارات التي يعتقدون بأنها تفسد الأراضي الزراعية.

3- القيم: هناك بعض القيم التي يتمسك بها وأفراد المجتمع، كرفض بعض أنواع المهن لأنها لا تتناسب مع القيم السائدة"[1].

ثالثا: العوامل النفسية:

"إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة ، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .

ففي الكثير من الدول النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد، كما أن برامج ومشروعات التنمية تشرف عليها أجهزة حكومية، فقد تسودها عدم الثقة وذلك للاعتقاد السائد بان الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير للمواطنين، حيث ساد الاعتقاد لفترة طويلة بان الحكومة هدفها تحصيل الضرائب و جمع الشباب للتجنيد فقط"[2].

[1] - (احمد) مصطفى خاطر، ، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتجيات، نماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 170-176.
[2]- نفس المرجع، ص ص 177-178.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن التغير الاجتماعي ظاهرة تمس بناء المجتمعات خصوصا الريفية منها، إلا أن تلك التحولات والتغيرات التي تطرأ عليه بالرغم من ايجابياتها إلا أنها تلقى عوائق عديد لسبب تمسك الأفراد بتراثهم أي العادات والتقاليد التي قد تعيق مسار التنمية المحلية.

الباب الثانـي:

المقاربة الميدانية للبحث.

الفصل الرابع:

التحقق من الفرضية الأولى.

3- تبويب و تفريغ الجداول.

4- تحليل بيانات الدراسة على ضوء فرضية الدراسة.

التعريف بميدان الدراسة:

الإطار المكاني:

تأسست بلدية تادمايت وفق المرسوم 7 مارس 1978، حيث بدأت ممارسة وظيفتها في 16 مارس 1981 وهذا تحت اسم أطلقه الاستعمار الفرنسي «CAMP DE MARICHAL »، ثم تم إدماج ثلاث بلديات و هي سيدي علي بوناب، بني شناشة، camp de maréchal، لتأسيس البلدية باسم تادمايت و هذا بعد الاستقلال في 1963.تملك البلدية 22838 نسمة و هذا حسب الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008.

تبلغ مساحة البلدية 63.66 كيلومتر مربع و هذا بكثافة سكانية تقدر ب 351,60 نسمة في الكيلومتر مربع.

تحتل الأراضي الزراعية مساحة 52% من المساحة الكلية للبلدية أي 3310 هكتار، بحيث تحتل منطقة سيدي علي بوناب المساحة الكبرى للمنطقة. تتكون البلدية من 21 قرية .

تحد المنطقة من الشمال بلدية سيدي نعمان و بغلية و من الشرق بلدية ذراع بن خدة وترميتين، من الجنوب بلدية واد قصاري وأخيرا بلدية الناصرية و بومرداس من الغرب.

أما فيما يخص الحظيرة السكنية فهي تملك 4809 مسكن بين السكن الفردي و السكن الجماعي، حيث نجد 666 مسكن في العمارات، 2119 مسكن فردي و511 مسكن تقليدي.

و تتمثل الهياكل التي تتمتع بها البلدية في مصلحة صحية، دار الشباب و بعض الجمعيات.

الإطار الزماني:

لقد اخترنا موضوع السياسات السكنية الريفية وكانت لنا الفرصة للتطلع على واقع السكن الريفي. و قد استغرقت الدراسة الميدانية فترة زمنية امتدت من شهر أفريل إلى نهاية شهر جوان. وقمنا بتنظيم هذه الفترة من اجل الحصول على المعلومات.

الجدول رقم(01): يوضح علاقة الجنس بالسن:

السن / الجنس	19- 25	25-31	31-37	37- فما فوق	المجموع
ذكور	%9.57 9	%32.97 31	%27.65 26	%29.78 28	%100 94
إناث	%16.66 1	%33.33 2	%33.33 2	%16.66 1	%100 6
المجموع	%100 10	%100 33	%100 28	%100 29	%100 100

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01)، نلاحظ أن أعلى فئة من أفراد العينة المستفيدين من السكن الريفي متمثلين في الذكور الذين عددهم94، على عكس عدد الإناث الذي يبلغ6، بحيث نلاحظ أن فئة الذكور المتراوحة بين 25-31 سنة هي الأكثر استفادة من السكن الريفي بنسبة 32.97%، هذا ما يظهر أن هناك علاقة بين السن والجنس كون اغلب المستفيدين من كلا الجنسين هم من نفس الفئة العمرية، كون السكن حاجة أولية وضرورية للاستقرار العائلي، كما لاحظنا وجود الإناث المستفيدات غير المتزوجات و هذا بنسبة تقدرب33.33% للفئتين العمريتين 25-31 سنة و31-37 سنة، وهذا ما لفت انتباهنا رغم أن المجتمع الريفي يرفض أن تملك المرأة مسكن خاص بها أو يترتب عليها مسؤولية، فهي في نظره تأتي دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل.

الجدول رقم(02):يوضح علاقة الموطن الأصلي للمستفيدين من سياسة السكن الريفي بحالتهم المدنية:

الحالة المدنية / الموطن الأصلي	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
الريف	%52.04 51	%44.89 44	%2.04 2	%1.02 1	%100 98
الحضر	%100 2	/ /	/ /	/ /	%100 2
المجموع	%100 53	%100 44	%100 2	%100 1	%100 100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(02)، أن أغلب المستفيدين من السكن الريفي يتمثلون في الريفيين، حيث أنهم يتمتعون بكل شروط الاستفادة من سياسة السكن الريفي خاصة شرط العقار، فهم يملكون أراضي، بينما عدد قليل من المستفيدين حضريين هذا راجع لعدم توفرهم على شروط الاستفادة وصعوبة عودتهم للريف، لان المدينة تتوفر على كل الإمكانيات الضرورية للمعيشة (العمل، الخدمات، وغيرها) على عكس الريف الذي يفتقر لها. حيث نجد 52.04% من نسبة الريفيين المستفيدين هم عزاب، وهذا راجع إلى رغبتهم في الاستقرار العائلي، خصوصا واغلبهم مقبلين على الزواج وأكثرهم ينتمون لأسر ممتدة وهي ما يميز المجتمع الريفي عن باقي المجتمعات. بينما نجد النسبة الكلية لأفراد العينة الحضريين هم عزاب وهذا رغبة لاستغلال العقار الموروث، وهذا ما يبين بان هناك علاقة بين الحالة المدنية بالموطن الأصلي للمستفيدين من السكن الريفي.

الجدول رقم(03): يبين علاقة وجود المشاكل داخل الأسرة بالحالة العائلية لأفراد العينة.

الحالة العائلية / وجود المشاكل داخل الأسرة	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
نعم	/ /	%90 18	%10 2	/ /	%100 20
لا	%66.25 53	%32.50 26	/ /	%1.25 1	%100 80
المجموع	%100 53	%100 44	%100 2	%100 1	% 100 100

يتبين لنا من الجدول أعلاه معظم إجابات أفراد العينة تؤكد انه لا توجد مشاكل داخل الأسرة، بينما الأقلية من المستفيدين أكدوا وجود مشاكل، وهذا السبب ما دفعهم للجوء للاستفادة من سياسة السكن الريفي، في حين نجد نسبة 66.25 % هم من فئة العزاب لا يملكون مشاكل أسرية، بل هم فقط يرغبون في الاستقرار وتكوين أسرة وأيضا تفاديا للمشاكل التي يقع فيها المتزوجين، بينما نجد 90% من المتزوجين المستفيدين من السكن الريفي، أكدوا بوجود مشاكل عائلية خصوصا بين الزوجة وأم الزوج وهذا ما يميز أساسا الأسرة الجزائرية وأيضا لسبب وجود الضيق ما دفعه للجوء للسكن الفردي.

الجدول رقم (04): يبين علاقة السياسات السكنية الموجهة لسكان الأرياف بالموطن الأصلي:

الموطن الأصلي / السياسات السكنية موجهة لسكان الأرياف	الريف	الحضر	المجموع
نعم	%96.15 50	%3.84 2	%100 52
لا	%100 48	/ /	%100 48
المجموع	% 100 98	% 100 2	%100 100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (04)، أن أكبر عدد من إجابات أفراد العينة تأكد أن السياسات السكنية موجهة للسكان الريفيين فقط. بينما نجد الأقلية عارضوا هذه الفكرة أي أن السياسة موجهة لكل السكان. وهذا ما يبين أن هناك علاقة بين توجيه سياسة السكن الريفي والموطن الأصلي للمستفيدين. إذ نجد 96.15% من نسبة الريفيين يرون أن السياسات السكنية موجهة لسكان الأرياف فقط، لان لهم الأولوية للحصول على هذه المساعدة باعتبار أن المناطق الريفية مهمشة وهي المستفيدة الوحيدة منها، واغلب السكنات الاجتماعية لا يستفيد منها سكان الأرياف، في حين نجد نسبة الحضريين من اصل ريفي تقدر ب3.84 % يرون أن هذه السياسات موجهة للريفيين، وهذا دليل على عدم استفادة الحضريين بنسبة كبيرة.

الجدول رقم(05): يمثل علاقة مساهمة سياسة السكن في تثبيت سكان الأرياف والتقليص من النزوح الريفي بالموطن الأصلي .

الموطن الأصلي / السياسات السكنية تساهم في تثبيت سكان الأرياف	الريف	الحضر	المجموع
نعم	%100 93	/ /	%100 93
لا	%71.42 5	%28.57 2	%100 7
المجموع	100 % 98	%100 2	%100 100

يتضح لنا من خلال الجدول (05)، أن اغلب أفراد العينة يرون أن سياسات السكن تساهم في تثبيت سكان الأرياف وتقليص من النزوح الريفي، بينما البقية يرون عكس ذلك أي أنها لا تساهم في تثبيتهم ولا تقلص من النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية، حيث نجد النسبة الكلية لأفراد العينة الذين أكدوا أن سياسات السكن الريفي تساهم بشكل كبير في تثبيت سكان الأرياف وتقلص من النزوح الريفي هم ريفيين، هذا راجع إلى توفر الريف الجزائري على متطلبات الحياة الضرورية ولكنها غير مؤهلة وغير مستغلة، فالسكن الريفي يجعل المستفيدين يسعون لتطويره وذلك بالاستقرار فيه وممارسة نشاط معين في الريف (كالزراعة و تربية الحيوانات). بينما نجد نسبة الحضريين تقدر28.57%، أجابوا بان سياسات السكن لا تساهم في تثبيت السكان في الأرياف ولا تقلص من النزوح الريفي، لأنهم يرون أن المدينة هي التي توفر كل الإمكانيات الضرورية للحياة، وهذا يدل على وجود علاقة بين مساهمة السكن الريفي في تثبيت سكان الأرياف والتقليص من النزوح الريفي بالموطن الأصلي.

الجدول رقم (06) : يبين علاقة تثبيت سكان الأرياف والتقليص من النزوح الريفي بكون السياسة السكنية موجهة للريفيين.

السياسة السكنية الموجهة للريفيين / السياسة السكنية تثبت سكان الأرياف	نعم	لا	المجموع
نعم	%50.53 47	%49.64 46	%100 93
لا	%100 7	/ /	%100 7
المجموع	% 100 54	%100 46	%100 100

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (06)، نلاحظ أن معظم إجابات أفراد العينة أكدوا أن السياسات السكنية الموجهة للسكان الريفيين تثبتهم وتقلص من النزوح الريفي، بينما نجد البقية يرون أن هذه السياسات لا تثبت سكان الأرياف ولا تقلص من النزوح الريفي.

حيث أن أعلى نسبة من أفراد العينة الذين يرون أن السياسات السكنية الريفية الموجهة للسكان الريفيين فقط، تقلص من النزوح الريفي وتثبتهم في وسطهم، وهذا بنسبة 50.53%، وهذا راجع إلى امتلاكهم مسكن ولا يتجهون إلى المناطق الحضرية بحثا عن الإيواء وكذا تقديم الدولة للريفيين مساعدات للتمسك بالزراعة والعمل على تعليمها للجيل لان الفلاحة هي أساس الاقتصاد. في حين نجد 49.46% من الذين يرون أن السياسات السكنية الريفية غير موجهة للريفيين فقط، تقلص من النزوح الريفي وتثبتهم. وهذا ما يبين وجود علاقة بين تثبيت السياسات السكنية لسكان الأرياف والتقليص من النزوح الريفي بكونها موجهة للسكان الريفيين فقط.

تحليل بيانات الدراسة على ضوء الفرضيات:

كل بحث علمي يستدعي من الباحث العودة إلى التساؤلات إشكاليته وفرضياته، وانطلاقا من دراستنا تمكنا من مناقشة هذه الفرضيات.

- **حسب الفرضية الأولى:**

يتبين لنا من خلال دراستنا التي توصلنا وتحصلنا عليها أن سياسات السكن الريفي تساهم في تثبيت سكان الأرياف للتقليص من النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي، إذ أن اغلب المستفيدين من السكن الريفي يتمثلون في الذكور وعددهم 94 في حين نجد عدد الاناث هو6، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01)، وباعتبار أن للمسكن أهمية كبرى في الحياة الاجتماعية للمجتمع، نجد أن الفئة الأكثر استفادة هم العزاب من أصل ريفي وهذا بنسبة 52.04% ويظهر هذا من خلال الجدول رقم (02).

كما توصلنا إلى أن السياسات السكنية الموجهة للسكان الريفيين أكثر و هذا يظهر من خلال الجدول رقم(06)، وهذا بنسبة 50.53%، في حين أن الدولة الجزائرية من اجل تحقيق التنمية الريفية أعادت النظر في سياستها السكنية لتنمية الريف الجزائري، وذلك بإعادة تنمية الفضاءات الفلاحية والريفية وتثبت سكان الأرياف، وأيضا عودة السكان الذين فروا من المجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية. لذلك يتبين من خلال دراستنا أن هذه السياسات تساهم ولها دور في تثبيت سكان الأرياف وتقلص من النزوح الريفي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (05)، إذ أن المستفيدين استغلوا الأراضي للبناء والتعمير بعدما أن كانت مهملة، وبهذا لم يتخلوا عن ممارسة النشاطات الريفية(الفلاحة و الحرف التقليدية)، وهذا ما يؤكد ويدل على تمسكهم بأرض الأجداد التي ورثوها عنهم.

فلتحقيق التوازن بين الريف والمدينة، وضعت هذه السياسة كحل للقضاء على أزمة السكن في الريف من اجل منع النزوح الريفي للسكان. حيث نجد أكثر المستفيدين يرون بان هذه السياسة تساهم في تثبيت السكان، واغلبهم ريفيين وهذا ما يتبين خلال الجدول رقم (05)، و هذا دليل على أن هناك علاقة بين الموطن الأصلي و مدى مساهمة سياسة السكن الريفي في تثبيت سكان الأرياف والتقليص من النزوح الريفي. كل هذا يؤكد على أن المستفيدين الريفيين محافظين على الأصل بشرط أن تكون هناك مشاريع تساعدهم على

تحسين ظروفهم المعيشية والعمل. فامتلاك المستفيدين مساكن خاصة ينعكس على المجتمع وتنظيمه، فالمسكن يشكل أهمية كبيرة للمجتمع، فيعتبر المأوى الذي يلجأ إليه الفرد. كما أن المسكن يعكس الحالة الاجتماعية للعائلة ومستواها المعيشي، ويميز نمط حياتها ويلبي للفرد حاجاته الإنسانية، الفزيولوجية، النفسية والثقافية، فتركيبة المجتمع تتطلب بناء كل الخلايا وكل خلية تكمل الأخرى.

وبناء على ما تم عرضه من نتائج نقول أن الفرضية الأولى قد تحققت والتي تشير إلى أن السياسات السكنية الريفية تساهم في تثبيت سكان الأرياف للتقليص من النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي.

الفصل الخامس:

التحقق من الفرضية الثانية.

1- تبويب و تفريغ الجداول.

2- تحليل بيانات الدراسة على ضوء فرضية الدراسة.

تبويب و تفريغ الجداول:

الجدول رقم(07): يوضح علاقة نوع الأسرة القاطنة في المسكن العائلي مع نوع مهنة للمستفيدين من السكن الريفي:

نوع المهنة الممارسة / نوع الأسرة	مهنة عمومية	مهنة خاصة	طالب جامعي	متقاعد	بطال	المجموع
أسرة نووية	%25.86 15	36.20 % 21	%12.06 7	%0.51 3	%20.68 12	%95.31 58
أسرة ممتدة	%9.52 4	%66.66 28	%2.38 1	%7.14 3	%.14 6	%100 42
المجموع	%100 19	%100 49	%100 8	%100 6	%100 18	%100 100

يتبين لنا من معطيات الجدول رقم(07)، أن عدد المستفيدين يبلغ 58 فرد وأنهم ينتمون إلى المسكن العائلي ذو أسرة نووية، في حين نجد 42 منهم ينتمون إلى أسرة ممتدة، وهذا ما يدل على ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي خاصة، إذ أن اغلب الأسر الريفية نجدها نووية بعدما كانت في الماضي اغلبها اسر ممتدة، إذ أن اغلب المستفيدين من السكن الريفي من اسر نووية وذوي مهنة خاصة ويمثلون 36.20% (الميكانيكي، نجارة، دهان، نجارة الألمنيوم.....) وهذا ما يدل على توفرهم على الإمكانيات المالية والمادية تسمح لهم بإنهاء السكن الريفي ما هي إلا مساعدة، في حين نجد 66.66% من المستفيدين الذين ينتمون للأسر الممتدة يشغلون مهن خاصة لان العاملين في هذه المهن لديهم دخل اكبر من المهن العمومية المحدودة الدخل، وأيضا أن بإمكان هؤلاء الأفراد زيادة المجهودات للحصول على المواد المستعملة للبناء لإتمام السكن.

الجدول رقم (08): يمثل علاقة تخصيص السكن لأغراض أخرى بالموطن الأصلي

يستعمل المسكن لأغراض أخرى / الموطن الأصلي	نعم	لا	المجموع
الريف	%29.59 29	%70.40 69	%100 98
الحضر	% 100 2	/ /	%100 2
المجموع	%100 31	%100 69	%100 100

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول رقم (08)، أن اغلب المستفيدين هم ريفيين و يبلغ عددهم 98 فرد، أكدوا أن السكن لا يستعمل لأغراض أخرى وهذا بنسبة 70.40%، لرغبتهم في الاستقرار لان المجتمع الجزائري مجتمع شبابي(نسبة الشباب اكبر) مقبلين على الزواج وبناء الأسرة والتقليل من المشاكل الأسرية لذا طلبوا مساعدة الدولة في البناء، فمعظم الشروط متوفرة فيهم التي منها ملكية الأرض فهذه الأخيرة تعتبر عرقلة لدى أغلبية المستفيدين، أما الحضريين فيبلغ عددهم 2، يرون أن السكن الذي استفادوا منه بمساعدة الدولة للبناء الريفي، قد يخصص لأغراض أخرى غير السكن فيه كاستخدام السكن لاستثمار أموالهم أو الحصول على دخل أخر.

الجدول رقم(09): يمثل علاقة مدى تحقيق التنمية المحلية من خلال سياسة السكن الموجهة للريفيين.

السياسات الموجهة للريفيين / السياسة السكنية تحقق التنمية المحلية	نعم	لا	المجموع
نعم	%48.80 41	%51.19 43	%100 84
لا	%81.25 13	%18.75 3	%100 16
المجموع	%100 54	%100 46	%100 100

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (09)، أن مجموع عدد الإجابات المؤيدة هو 84 والتي تشير إلى أن السياسات السكنية الريفية تحقق تنمية محلية، في حين نجد 16فرد المستفيدين الذين يرون أن هذه السياسات السكنية الريفية لا تحقق أي نوع من التنمية المحلية.

حيث نجد 51.19% من أفراد العينة، الذين يرون أن سياسات السكن غير موجهة للسكان الريفيين فقط وإنما لكل فرد من أفراد المجتمع الذين لهم أكثر من 18 سنة ويتمتعون بملكية الأرض، أكدوا سياسات السكن تساهم في تحقيق التنمية المحلية، فهذه السياسات حسنت من المستوى المعيشي لسكان الأرياف، كما خلقت مناصب شغل إما في مجال الزراعة وهذا بالاستثمار واستغلال المناطق الصالحة للزراعة أو في مجال البناء. فمع ظهور هذه السياسات ظهر نوع من تمسك الفرد بالزراعة والاهتمام بها، كما تطورت الفلاحة بشكل ملحوظ وازدهر الإنتاج. بينما نجد 81.25% من الذين يرون أن هذه السياسات موجهة للسكان الريفيين فقط، أجابوا بأنها لا تحقق أي تنمية محلية، باعتبار الأرياف مهمشة من المخططات التي تضعها الدولة لتحقق التنمية.

الجدول رقم(10): يمثل التنمية المحلية المحققة من خلال سياسات السكن الريفي من 1995 إلى 2014.

سنوات المساعدة / تحقق السياسة تنمية المحلية	1995-2000	2001-2004	2005-2009	2010-2014	المجموع
نعم	%4.76 / 4	%5.95 / 5	%60.71 / 51	%28.57 / 24	%100 / 84
لا	%6.25 / 1	/ /	%75 / 12	%18.75 / 3	%100 / 16
المجموع	%100 / 5	%100 / 5	%100 / 63	%100 / 27	%100 / 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(10)، أن سياسات السكن الريفي قد حققت تنمية محلية و حسب إجابات 84 فرد من أفراد العينة عكس16 فرد يرون أن سياسات السكن المتبناة من 1995 الى2014 لم تحقق تنمية محلية. فالسنوات التي شهدت إقبالا كبيرا على سياسات السكن هي ما بين 2005-2009 خلال فترة الخماسي الأول بنسبة 60.71%، من المستفيدين من هذه السياسات يرون أنها حققت نسبة عالية من التنمية المحلية، لان في هذه الفترة سهلت الدولة عملية الاستفادة وكانت مطبقة على الميدان بطريقة عادلة، وهذا يظهر في القضاء على البنايات القصديرية والفوضوية وإعطاء النظرة الجيدة للريف الجزائري علما انه أساس الإنتاج.

بينما نجد 75% من أفراد العينة الذين أجابوا أن السياسة لم تحقق تنمية محلية لأنها سياسة جديدة (تقديم مساعدة 70 مليون دينار جزائري لكل مستفيد) فالجميع يتردد ويخاف منها وهذا في فترة الخماسي الأول 2005- 2009.

الجدول رقم (11): يمثل علاقة الايجابيات التي حققتها السياسة السكنية الريفية بالحالة المدنية للمستفيدين.

الحالة المدنية من إيجابيات السكنية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
التقليل من المشاكل الأسرية	%60.37 32	%39.62 21	/ /	/ /	%100 53
جعل الفرد يتحمل المسؤولية	%44.68 21	%48.93 23	%4.25 2	%2.12 1	%100 47
المجموع	%100 53	%100 44	%100 2	%100 1	%100 100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (11) أن اغلب أفراد العينة المستفيدين من السكن الريفي يرون أن السياسة السكنية الريفية لها دور وتساهم في التقليل من المشاكل الأسرية بحيث يتمثل عددهم في 53، بينما نجد 47 فرد من المستفيدين يرون أن هذه السياسة تجعل الفرد يتحمل المسؤولية.

لذلك نجد أن معظم المستفيدين الذين يعتبرون أن من ايجابيات سياسة السكن الريفي أنها تقلل من المشاكل الأسرية هم عزاب بنسبة 60.37% لأنهم يعتبرون أن توفر السكن عامل يساهم في التخفيف من المشاكل الأسرية، ويجعل الأفراد يشعرون بالاستقرار، مما يولد في أنفسهم فكرة الرغبة في تكوين الأسرة، باعتبار السكن شرط من شروط الزواج. أما الفئة المتبقية من المستفيدين المتزوجين الذين يمثلون نسبة 48.69% فهم يرون أن من ايجابيات هذه السياسة تحمل الفرد المسؤولية خصوصا في المجتمع الريفي، فبمجرد امتلاك الفرد المتزوج للسكن يشعر بمسؤولية، فهو يسعى دائما لبناء أسرة. والسكن يساهم في تبادل أفراد الأسرة للعلاقات وهم دائما في تفاعل مستمر.

الجدول رقم (12): يوضح علاقة تحقيق سياسة السكن الريفي للتنمية المحلية بمحاولة تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف.

تحسن سياسة السكن المستوى المعيشي / تحقق السياسة تنمية محلية	نعم	لا	المجموع
نعم	%95.23 80	%4.76 4	%100 84
لا	%25 4	%75 12	%100 16
المجموع	%100 84	%100 16	%100 100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (12)، أن اغلب المستفيدين من السكن الريفي، يرون أن سياسة السكن الريفي تساهم في تحقيق التنمية المحلية وعددهم 84 فرد، بينما نجد 16 فرد لا يرون ذلك، إذ أن استقرار سكان الأرياف في الريف وممارستهم لنشاط أو حرفة معينة يساعد في تحسين ظروف معيشتهم، وهذا ما يؤدي لتطوير الريف الذي يساهم في تحقيق التنمية المحلية، فتوفر السكن في الريف دليل على وجود الاستمرار والرغبة في التطوير والعمل على خلق إمكانيات وشروط تسمح بالاستقرار فيه، وعدم التفكير في الهجرة للمدينة، وهذا دليل على تحسين سياسة السكن المعيشي وهذا بنسبة 95.23%. أما نسبة 75% فهم يعتقدون أن هذه السياسة لا تحسن من المستوى المعيشي، وهذا راجع لافتقار الريف وعدم إعطائه الأولوية والاهتمام وعدم توفره على الإمكانيات والظروف المتوفرة في المدينة و هذا ما يعيق مسار التنمية المحلية.

الجدول رقم (13): يوضح مدى تحقيق السكن الفردي للاستقلال الذاتي وعلاقته بتمسك الفرد بالعادات والتقاليد.

يساهم السكن الفردي في التمسك بالعادات والتقاليد / تحقق السكن الفردي نوع من الاستقلال الذاتي	نعم	لا	المجموع
نعم	%52.22 / 47	%47.77 / 43	%100 / 90
لا	%100 / 10	/ / /	%100 / 10
المجموع	%100 / 57	%100 / 43	%100 / 100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (13)، أن اغلب إجابات الأفراد المستفيدين من السكن الريفي أكدوا أن هذا الأخير يحقق نوع من الاستقلال الذاتي وعددهم 90 فرد، بينما الذين يرون بان السكن الفردي لا يحقق الاستقلال الذاتي فهم 10 فرد.

إذ أن المستفيدين الذين يرون أن السكن يحقق الاستقلال الذاتي للفرد وذلك بنسبة 52.22%، إذ انه يشعر بنوع من الحرية والمسؤولية، لكن وفي نفس الوقت يصبح شديد التمسك بعاداته وتقاليده التي ورثها عن الآباء والأجداد، وهذا يظهر خاصة في المجتمع الريفي، ففي المناسبات والأعياد نجد جميع أفراد الأسرة الواحدة مجتمعين للمشاركة، وهذا دليل على قوة العلاقات والروابط التي تجمع بينهم، بينما نجد النسبة الكلية من المستفيدين يرون أن السكن الفردي يساهم في تمسك الفرد بالعادات والتقاليد، ولا يحقق الاستقلال الذاتي، حيث يرون أن الفرد ليس بإمكانه العيش مستقلا عن الجماعة، فأساس وجوده هو المجتمع. وهذا ما يدل على وجود علاقة بين تحقيق السكن الفردي للاستقلال الذاتي وتمسك الفرد بالعادات والتقاليد.

الجدول رقم (14): يوضح مدى تمسك الفرد بالعادات والتقاليد وعلاقته بوجود المشاكل التي دفعته للبناء الفردي.

وجود المشاكل / الفرد يتمسك بالعادات والتقاليد	نعم	لا	المجموع
نعم	%17.54 10	%82.45 47	%100 57
لا	%23.25 10	%76.74 33	%100 43
المجموع	%100 20	%100 80	%100 100

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول رقم (14)، أن هناك علاقة بين وجود المشاكل التي دفعت المستفيد للجوء للبناء الفردي ومدى تمسكه بالعادات والتقاليد، فنجد أغلب أفراد العينة يرون أن سياسات السكن الريفي تساهم في تمسك الفرد بالعادات والتقاليد، في حين نجد الأقلية منهم يرون عكس ذلك. حيث أن 82.45% من المستفيدين الذين لم تواجههم مشاكل مع أفراد الأسرة، يرون أن السكن الفردي له دور في تمسك الفرد بالعادات والتقاليد، إذ إن اغلب الأسر الريفية تسعى للحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، حيث أنها ترفض وجود المشاكل داخل الأسرة، فهي دائما تعمل على تحسين العلاقات بين أفرادها.

أما 76.74% من أفراد العينة الذين لم تواجههم مشاكل يرون أن البناء الفردي لا يظهر تمسك الفرد بالعادات والتقاليد، لان السكن لا يؤثر لا بالعادات ولا بالتقاليد، بل هو مجرد مأوى يلجا إليه الفرد ليجد الراحة والاستقرار.

الجدول رقم (15): يبين السياسات السكنية الريفية وتحقيقها للاستقلال الذاتي في أوساط المستفيدين.

السياسات السكنية تحقق نوع من الاستقلال الذاتي	نعم	لا	المجموع
النسبة المؤوية / المجموع	%90 / 90	%10 / 10	%100 / 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15)، أن سياسات السكن الموجهة للسكان الريفيين تحقق نوع من الاستقلال الذاتي وهذا ما أكدوه أفراد العينة المستفيدين من مساعدة السكن الريفي وهذا بنسبة قدرت ب90%، فبمجرد امتلاك السكن الفردي يتمتع الفرد باستقلال وحرية في منزله، ولا يكون مجبور على إطاعة أوامر الولي التي قد تكون متشددة، لان العائلات الممتدة تكون تحت سيطرة الولي الذي يسيرها على حسب الجماعة التي ينتمي إليها، بينما نجد نسبة قليلة تقدر ب 10% ترى أن السياسات السكنية الريفية لا تحقق الاستقلال الذاتي، فرغم سكن الفرد لوحده في مسكن فردي لا يزال الأولياء يسيطرون ويتحكمون في حياته.

الجدول رقم(16): يبين أساس توزيع السكنات وعلاقته بنوع الأسرة القاطنة في المسكن العائلي.

أساس توزيع السكنات / نوع الأسرة	عدد أفراد الأسرة	حاجة الأفراد	المجموع
أسرة نووية	%13.79 / 8	%86.20 / 50	%100 / 58
أسرة ممتدة	%26.19 / 11	%73.80 / 31	%100 / 42
المجموع	%100 / 19	%100 / 81	%100 / 100

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (16)، نلاحظ أن هناك علاقة بين عدد الأسر الساكنة في المسكن العائلي بأساس توزيع السكنات. حيث أن أغلب المستفيدين ينتمون الى اسر نووية وعددهم 58 فرد وان أعلى نسبة تمثل من ايجابيات أفراد العينة الذين يرون أن السكنات توزع على أساس حاجة الأفراد تقدر ب 86.20%، الذين ينتمون لأسرة نووية يرون أن السكنات توزع نظرا لحاجة الأفراد في حصولهم على مسكن لائق تتوفر فيه كل متطلبات المعيشة، فبعض أفراد المجتمع غير قادرين أو الحصول أو امتلاك مسكن نظرا لمدخولهم القليل، فالأسر النووية غالبا ما تكون في حاجة لهذا النوع من المساعدات، بينما26.19% من المستفيدين الذين ينتمون لأسر ممتدة أدلوا أن السكنات توزع على أساس عدد أفراد الأسرة، لان كثرة أفراد العائلة يخلق مشاكل أسرية ومنها البطالة في أوساط الشباب وكذلك ارتفاع وغلاء المعيشة وكذا قلة التفاهم بين أفراد الأسرة ما يجعل نسبة الطلاق ترتفع خاصة في أوساط الأسر التي تملك كنة"زوجة الابن".

الجدول رقم(17): يبين علاقة قيمة حصص المساعدة للبناء الريفي بالعراقيل التي يواجهها المستفيدين.

حصص المساعدة تكفي / يواجه المستفيدين عراقيل	نعم	لا	المجموع
نعم	%6.89 4	%93.10 54	%100 58
لا	%14.28 6	%85.71 36	%100 42
المجموع	%100 10	%100 90	%100 100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (17)، ان هناك علاقة بين العراقيل التي يواجهها المستفيدين و كفاية حصص المساعدة للسكن الريفي، فنجد أن أعلى نسبة تقدر ب 93.10% من المستفيدين الذين واجهتهم مشاكل وعراقيل أكدوا أن حصص المساعدة لا تكفيهم، وهذا راجع لغلاء أسعار مواد البناء المستعملة وأجرة اليد العاملة، وان معظم المستفيدين ذوي

دخل بسيط، أما نسبة14.28% من أفراد العينة لم تواجههم عراقيل يرون أن حصص المساعدة تكفي لإتمام المسكن كونهم متمكنين لا يحتاجون ليد عاملة فهم الذين يقومون بعملية البناء.

تحليل بيانات الدراسة على ضوء الفرضيات:

يشترط على كل باحث أن يتحقق من صحة الفرضيات عند نهاية بحثه.

- **حسب الفرضية الثانية:**

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن السياسات السكنية الريفية، تساهم بشكل فعال في إحداث تغيرات اجتماعية في أواسط المجتمعات الريفية، وهذا يظهر جليا في تحول الأسر الريفية من الممتدة التي تميزها سيطرة الولي الذي يحكم، إلى اسر نووية تتمتع بالاستقلال الذاتي وهذا ما يبينه الجدول رقم (15) وذلك بنسبة 90%.حيث يدل هذا على أن الريف الجزائري يتكون من نسبة عالية من الأسر النووية وذلك بنسبة 58% ونجد هذا في الجدول رقم (03).

فالبرغم من أن السكن الريفي ساهم في تحول الأسر المستقلة بذاتها، إلا أن معظم المستفيدين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ومختلف القيم الاجتماعية وهذا بنسبة 52.22% التي تتبين في الجدول رقم(13)، و التي تميز المجتمع بأكمله، فتغير العلاقات الاجتماعية التي تميز أي جماعة ما، تؤدي إلى الاختلال بكل أفراد المجتمع وتختل بالروابط التي تمسكهم.

كما توصلنا إلى أن سياسة السكن الريفي ساهمت في تحقيق التنمية المحلية في الريف و ذلك بنسبة 51.19%، و هذا ما نجده في الجدول رقم (09). فاستقرار الأفراد الريفيين في محيطهم يجعلهم يستغلون كل الإمكانيات المتوفرة فيه كالزراعة وممارسة الحرف التقليدية التي تميزهم باعتبارهم يتمسكون بالعادات والتقاليد التي ورثوها. وكذا الاهتمام بتربية المواشي وإنشاء المشاريع الصغيرة التي تفيدهم وتفيد المجتمع ككل، كذلك تخلق مناصب عمل للآخرين.

فابتداء من سنوات الخماسي الأول ما بين 2005-2009، بدأت ملامح التغير والتنمية تظهر في الأواسط الريفية، وهذا بنسبة 60.71% ويتضح هذا في الجدول رقم (10).

فكل هذه التغيرات و التحولات ساهمت في إظهار مدى تحقيق السياسة السكنية الريفية للتنمية المحلية في الأرياف.

وبناء على ما تم عرضه من نتائج نقول أن الفرضية الثانية والتي تشير إلى أن إحداث التغير الاجتماعي في أوساط المجتمعات الريفية من أهداف التنمية المحلية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع السياسات السكنية الريفية توصلنا إلى أن للسكن أهمية كبيرة في حياة الأفراد اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا. حيث يساعد على اجتماع أفراد الأسرة الواحدة، مما يجعل العلاقات والروابط الاجتماعية التي تربطهم تكون قوية و متماسكة، وهي من مميزات المجتمعات الريفية. إذ تتجلى الأهمية البالغة لهذه السياسات السكنية كون أغلب السكان الريفيين استطاعوا الاستفادة منها، وهذا ما ساعدهم في تطوير وتنمية الأرياف، فهذه المخططات التنموية جعلت الحياة في الريف ممكنة، فتوفر الحاجة الأساسية للإنسان المتمثلة في السكن تخلق في نفسيته الرغبة في التفكير في كيفية إحداث تغيرات فيه.

وما نتج عن هذه السياسة السكنية هو تحول الأسرة الريفية الممتدة لأسرة نووية مستقلة من سلطة رب الأسرة والتقليل من القليل من مختلف المشاكل، وبهذا تكون السياسة السكنية ساهمت في إحداث تغير اجتماعي في الأوساط الريفية، وقد سمحت للكثير من السكان بامتلاك مسكن في موطنهم ما جعلهم يشعرون بالانتماء وممارسة النشاطات الفلاحية، وهذا ما ساهم في تحسين مستواهم المعيشي وحققت تنمية ريفية محلية.

خاتمة

خاتمة:

قضية السكن من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تأثر على المجتمعات، فقد كانت دراستنا هذه محاولة للبحث في أزمة السكن في الجزائر التي كانت من بين البلدان التي عرفت تحولات في قطاع السكن.

فبعد أن كانت الأوضاع السكنية متدهورة في الفترة الاستعمارية تحسنت بعد ذلك بتبني الدولة الجزائرية سياسة سكنية بمختلف البرامج السكنية الحضرية والريفية ، فباعتبار السكن من ضروريات الحياة الاجتماعية فهو يساهم في شعور الفرد بالاستقرار، أيضا هو المكان الذي يجتمع فيه أفراد الأسرة، لذلك نجد الترابط في علاقاتهم خصوصا في المجتمعات الريفية التي تتميز بالتماسك الأسري.إذ نجد أن من الأنماط السكنية التي ميزت الريف الجزائري السكن الريفي الذي ساهم في تثبيت سكان الأرياف لان إقامة الأفراد فيه جعلهم يسعون لتطويره، ذلك بانجاز مشاريع صغيرة متنوعة، وهذا ما يقلص من النزوح الريفي والذي يساعد على تحسين المستوى المعيشي لهم. كما أن السكن الفردي يجعل الفرد يشعر بنوع من الاستقلال، حيث انه يحدث التحولات والتغيرات الاجتماعية والتي بدورها تساهم في تدعيم التنمية المحلية بخلق فرص ومجالات تسمح باستغلال ما تتوفر عليه الأرياف، باعتبارها مهمة لتحقيق الاقتصاد المحلي والوطني للبلاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ قائمة المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم سلامة (علي)، **اقتصاديات التنمية**، منشأة المعارف، دون طبعة، الاسكندرية، 1991.
2. ابراهيم عيد (حسن)، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، 1990.
3. احمد عبد اللطيف (رشاد)، **تنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لدينا للطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية، 2007.
4. اسماعيل قباري (محمد)، **مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف و اتجاهات معاصرة**، منشأة المعارف،دون طبعة، الاسكندرية، 1983.
5. بن عمران (جيلالي)،**أزمة السكن" أفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر"**، المؤسسة الوطنية للكتابة، دون طبعة، د الجزائر،دون سنة نشر.
6. بن محمد العلوان (امير)، **برامج الاسكان في المملكة العربية السعودية و مدى استفادة الموظفين الحكوميين منها**، معهد الادارة العلمية، دون طبعة، الرياض، 2008.
7. بومخلوف (محمد)، **اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 1991.
8. جوهري (عبد الهادي) و اخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الاسكندرية، 2001.
9. الخشاب (مصطفى)، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1981.
10. خليل العمر (معن)، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق، الطبعة العربية الاولى، عمان، 2004.
11. الخولي (سناء)، **الزواج و العلاقات الاسرية**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، 1979.

12. الدقس (محمد)، **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق**، دار مجدلاوي، ط2، عمان، 1996.
13. ربحي عليان (مصطفى)، محمد غينم (مصطفى)، **أساليب البحث العلمي: الاسس النظرية و التطبيق العلمي**، دار صفاء، ط2، عمان، 2008.
14. السعاتي (حسن)، **تصاميم البحوث الاجتماعية:نسق منهجي جديد**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1982.
15. سلطان (أنور)، **الموجز في مصادر الالتزام**، منشأة المعارف، دون طبعة، الاسكندرية، 1997.
16. السويدي (محمود)، **محاضرات في الثقافة و المجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 1985.
17. عاطف غيث (محمد)، **دراسات في علم الاجتماع" نظريات و تطبيقات"**، دار النهضة العربية، دون طبعة، لبنان، 1985.
18. عبد الحميد احمد رشوان (حسين)، **التغير الاجتماعي و المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الاسكندرية، 2008.
19. عبد الحميد احمد رشوان (حسين)، **التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الاسكندرية، 2009.
20. عبد الحميد احمد رشوان (حسين)، **علم الاجتماع الريفي**، المكتب العربي الحديث،دون طبعة، الاسكندرية، 2003.
21. عبد الرسول محمد (سعد)، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي، دون طبعة، الاسكندرية، 1998.
22. عبد العزيز عجمية (محمد) و اخرون، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1983.
23. عبد الغني (عماد)، **منهجية البحث في علم الاجتماع**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2007.

24.عبد الفتاح محمد (محمد)، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الاسكندرية، 2006.
25.عبد الفتاح محمد (محمد)، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دون طبعة، الاسكندرية، 2005.
26.عوض صابر (فاطمة) و اخرون، **اسس و مبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، دون طبعة، الاسكندرية، 2002.
27.محمد الحسن (احسان)، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل،ط1، الاردن، 2005.
28.محمد المغربي (كامل)، **أساليب البحث العلمي في العلوم والإنسانية والاجتماعية**، دار الثقافة، ط1، الاردن، 2006.
29.محمد حسن (احسان)، **الاسس العلمية في مناهج البحث العلمي**، دار الطليعة، ط2، بيروت،1976.
30.مصطفى الجمل (هشام)، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر"**، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2007.
31.مصطفى خاطر(احمد)، **تنمية المجتمع المحلي" الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة"**، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، الاسكندرية، 2000.
32.ملحس استيتة (دلال)، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل، ط1، الاردن، 2004.

❖ المعاجم و الموسوعات:

33.مصطفى شاكر (سليم)، **قاموس الانثروبولوجيا**، دون دار نشر، ط1، 1981.
34.البصير (عبد المجيد)، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى، دون طبعة، الجزائر، 2010.
35.عاطف غيث (محمد)، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، 2002.

❖ **الرسائل و المذكرات:**

36.رابية نادية، **المسكن و العائلة بعد زواج الأبناء" دراسة ميدانية لمنطقتين حضريتين، منطقة بوفرزي و بروية"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.

❖ **المجلات، الجرائد و الملتقيات و المنتديات:**

37.**مجلة محكمة** تصدر عن جامعة 8 ماي 1945، العدد5، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

38.**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد 58، 7 جويلية،2010، ص43.

39.المجلس الشعبي الوطني، **الجريدة الرسمية للمناقشات**، رقم 61، 30 افريل 2008، ص25.

40.مجلس الامة،**الجريدة الرسمية للمداولات**، العدد5، 12 اوت 2009، ص37.

41.**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 57، 5 اكتوبر 2008، ص 27

42.رشيد عثماني، **تشكيلة القروض الرهينة**Cnep News‹, N26, Juillet 2006

❖ **مواقع الانترنيت:**

43.ملتقى الموظف الجزائري، **السياسة السكنية في الجزائر**، نقلا عن: http://WWW.mouwazaf.dz.com, le 16 avril2014.

44.بن زنين نوري، جمعية العربي بن مهيدي**" السكن بالجزائر عامل للتنمية و مؤشر للسلم الاجتماعي**، 29-80-2008. نقلا عن:

45.منتديات نجوم المسيلة، منتدى الهندسة المعمارية و العمران، **السياسة السكنية في الجزائر**، 24-09-2001.

46.وحداني وليد، منتدى مجمع العمران العام للأبحاث و الدراسات، **"السياسة السكنية في الجزائر"**، 01-06-2010نقلا عن: http:// omranet. Com/vb/forum.php ?, .

47.شروط و كيفيات الاستفادة من السكن الريفي، نقلا عن :

http:// WWW .mouwazaf- dz.com, le 24 avril2014

48. WWW.**el-mouwatin**.dz, le24 avril 2014.

49. WWW**. Logement- Algérie**.com, le 24 avril 2014,11 :43.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

50. Ficher (G N)**, la psychologie de l'espace**, PUF, Paris, 1981.
51. Havel(JF), **habitat et** logement, PUF, Paris, 1968.
52. Nevitt (A), **the economic problem of housing**, éd: land. Me camillion, England, 1975.
53. Claude (A), **pour une politique de logement**, éd : le seuil, France, 1985.
54. Costelle(M), **la question urbaine**, éd : Maspero, Paris, 1972.
55. de bruyane (P) , Herman (J) , **dynamique de la recherche en science social** , PUF, éd :4em trimestre, 1944.
56. Paythieu (J), **le financement de la construction de logement**, éd : SIREY, Paris, 1991.
57. Scieur (P), **sociologie des organisations « introduction à l'analyse de l'action collective organisée »**, Armand colin, 2 éd, Paris, 2008.

❖ DICTIONNAIRES :

58. Choay(p), Merlin(f), **dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement,** économica, 2eme, Paris, 1998.

❖ PERIODIQUES ET OUVRAGES :

59. Cnep News, **système de paiement de masse, sécurité et célérité**, N°25/ Avril 2006.
60. Cnep New, **logement social participatif**, N°spécial, Mars 2005**.**
61. **journal officiel de la republique Algerienne**, N58, 7octobre 2010, p34

❖ THESES :

62. Bakli Mustapha**, la problématique de l'habitat à travers l'analyse de la gestion des biens immobiliers et de crédits hypothécaires au niveau des communes des wilayas de Bejaia et Jijel**, mémoire de magistère en science économiques, Tizi-Ouzou, 2006.

الملاحق